ستة عقود من انعدام الاستقرار

اليمن.. صراع السياسة وحروب الوكالة

ملف خاص

مركز أبعاد للدراسات والبحوث

Abaad Studies & Research Center

وحدة الاستراتيجيات

مايو/أيار 2020

نبذة عن الباحث

فؤاد مسعد ضيف الله مثنى باحث في مركز ابعاد للدراسات ولد عام 1977 في محافظة الضالع ، يعمل أيضا مراسلا لوكالة الأناضول للأنباء، بكالريوس آداب انجليزي من جامعة عدن، عمل ممثلا لمحافظة الضالع بين 2012 و2013 في برنامج "تعزيز الإصلاحات الانتخابية"، الذي نفذه المعهد الوطني الديمقراطي NDI، فاز بالمركز الثاني في مسابقة أفضل مقال عن "المجتمع المدني بعد الربيع العربي"، في "منبر الحرية"- مملكة المغرب 2012، أدار تحرير صحيفة الوطني الأهلية بين 2008-2013 .

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص له من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م

يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.

مركز أبعاد للدراسات والبحوث

Abaad Studies & Research Center

00967737887778

telegram.me/abaadstudies

@abaadstudies

Abaad Studies & Research Center

AbaadStudiesYemen

abaadyemen@gmail.com
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org

www.abaadstudies.org

فهرس

ملخص 4
منهجية البحث 5
تمهيد 8
المبحث الأول: صراع الهوية..... 12
المبحث الثاني : حرب الإمامة وصراعات الثوار..... 28
المبحث الثالث: صراعات على هامش الوحدة الوطنية..... 52
خاتمة..... 79
مراجع الدراسة..... 82

ملخص

شهدت اليمن في تاريخها المعاصر- ولا زالت، أشكالاً عديدة من الصراع، تبعاً لظروف وأسباب داخلية وخارجية، استمرت وتناسلتْ، وإن توقفت لأي سببٍ من الأسباب فإنها سرعان ما تعود، وربما أكثر عنفاً. وفي مقابل ذلك نتجت أشكالٌ عدة من التحالفات التي كانت في الغالب تجمع أكثر من طرف في مواجهة خصمٍ مشترك، لكن هذه التحالفات كانت تزول وتتلاشى سريعاً، بمجرد زوال الخطر المشترك، أو حتى قبل زواله، كما حدث في أعقاب ثورة سبتمبر/أيلول 1962، من صراعات بينية لقوى الثورة، في الوقت الذي كانت الثورة تتعرض لحربٍ ضروس تشنها قوات الملكيين (الإمامة)، وكذلك الصراع الذي احتدم جنوب اليمن عقب ثورة أكتوبر/تشرين 1963، بين أبرز قوتين مشاركتين في الثورة ضد الاستعمار البريطاني، وهما (الجبهة القومية وجبهة التحرير).ومع أن هذه الصراعات أخذت أشكالاً مختلفة، إلا أن الجذور الرئيسية تبدو متشابهة في الغالب، وهو ما جعل اليمن تعيش معارك ومواجهات صفرية تعيد نتائجُها الأوضاع إلى ما كانت عليه، إن لم نقل أنها تعود القهقرى أعواماً كثيرة، تقضي على ما تحقق من إنجاز، وما تراكم من تجارب في التوافق الإيجابي، وإن كانت تلك التجارب ضئيلة وقليلة بالنظر إلى الآمال والغايات التي يسعى اليمنيون إلى تحقيقها منذ أكثر من ستين عاماً.

هذه الدراسة (اليمن .. صراع السياسة وحروب الوكالة) تحاول التركيز على جذور الصراعات السياسية في اليمن والعوامل الخارجية المغذية لها خلال ستة عقود ، وفي الفترة (1959-2019) نحاول الوقوف على أبرز الصراعات التي عاشتها اليمن ، مع تناول الجذور السياسية والاجتماعية لتلك الصراعات، والظروف والعوامل التي أسهمت في إشعال فتيلها، وتسليط الضوء على أهم القوى والمكونات التي شاركت في الصراع مع الإشارة إلى دور العوامل والأطراف الخارجية التي تدخلت في تلك الصراعات

سواء أكان هذا التدخل يأتي دعماً لطرف داخلي، أو بالعمل على وقف الصراع ودفع أطرافه إلى المصالحة والحوار.

كما تتناول الدراسة أبرز التحالفات التي نشأت تمهيداً لجولة من الصراع، أو تشكلت على هامشه أو كانت ناتجة عنه، ولها أشكال عدة وظروف متفاوتة تسهم في تقويتها أو تؤدي إلى إضعافها وبالتالي تفككها، وهذا الأخير ما آلت إليه أغلب تلك التحالفات، إزاء الصراعات العاصفة وموجات الانهيار والسقوط في أتون العنف والعنف المضاد.

منهجية البحث

وقد اعتمد الباحث منهجية الوصف التحليلي، في تناول الحوادث والوقائع بالوصف لها والتحليل لمضامينها وعواملها والظروف المحيطة بها، واعتمد أيضا المنهجية التاريخية في تتبع حقائق التاريخ المتصلة بالموضوع زمانا ومكانا، ورصد أهمّ مظاهرها وأبرز القوى المؤثرة والمتأثرة فيها.

وفي سبيل تحقيق الأهداف المرجوةّ قسّم البحث في ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد وتتبعها خاتمة، يتناول التمهيد "الإمامة الزيدية" فكرة ودولة، من زاوية صلتها بالصراعات السياسية منذ حروبها لتشييد سلطتها ومروراً بحروبها ضد خصومها ومعارضيها، وليس انتهاء بالحرب التي خاضتها قوى الإمامة الملكية ضد ثورة سبتمبر والنظام الجمهوري.

وتتبع المبحث الأول المعنون بـ(الثورة وصراع الهوية) الاستعمار البريطاني والحكم الإمامي، من ناحية العلاقة بينهما ثم علاقة كل منهما بالقوى الوطنية التي قررت أن تخوض غمار العمل السياسي في مواجهة الاستعمار الأجنبي والاستبداد الإمامي، أما المبحث الثاني فتناول الحرب الملكية- الجمهورية، والصراعات البينية لقوى الثورة في جنوب اليمن وشماله. فيما خصص المبحث الثالث للصراعات التي نشبت على هامش الوحدة الوطنية في مراحل زمنية لاحقة. وبيّنت الخاتمة أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج.

بداية حقبة:

نفترض في هذه الدراسة أن العام 1959 يشكل بدايةً مناسبة لتتبع جذور الصراع السياسي في اليمن، دون أن يعني ذلك القطيعة مع الفترة التي سبقته، ذلك أن الحديث عن جذور أي صراع لابد أن يمتد بعيداً في الماضي مهما بدت مظاهر الصراع وأطرافه مبتورة الصلة بما قبلها.. فالماضي متصلٌ بالحاضر المتصل هو الآخر بالمستقبل، وثمة عوامل وأسباب ترجّح البدء بالعام 1959 منها أنه شهد تحوّلين مهمين هما:

> "1959 شهد تحولين باعلان الاستعمار تشكيل اتحاد الجنوب وتوسع قاعدة الرفض الشعبي لنظام الإمامة في الشمال"

أولاً: بداية العام 1959 أعلنت السلطات البريطانية التي كانت تحتل جنوب اليمن حينها، عن تشكيل (اتحاد إمارات الجنوب العربي)، وهو المشروع الذي ظلت تمهد له الطريق سنوات طويلة، حتى وجدت -أواخر الخمسينيات- أن الوقت مناسب، ولم يعد الانتظار والتأجيل في صالحها، خاصة مع تصاعد تيار القومية العربية عقب ثورة يوليو/تموز 1952 في مصر، واتساع رقعة حركات التحرر الوطني في مواجهة القوى الاستعمارية محلياً وإقليمياً ودولياً، ناهيك عن انحسار نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط وأفريقيا، بعد جلاء قواتها عن فلسطين والعراق ومصر، الأمر الذي جعلها تركّز كل جهودها على ما تبقى لديها في المنطقة، وفي مقدمة ذلك عدن، ورأت أن هذا (الاتحاد) سيعزّز من سلطتها.

ويمنحها قدراً من النفوذ والاستقرار في محيط مصفاة البترول التي أنشأتها بين عامي 1952 و1954. لقي الاتحاد قبول القوى المحلية الموالية للسلطات الاستعمارية، لكنه قوبل برفض القوى والتيارات السياسية المتأثرة بتيار القومية العربية والحركات اليسارية وحركة المعارضة الوطنية، وارتبط رفض المشروع البريطاني ومقاومته بالعمل الثوري والنضال الوطني في سبيل الحرية والاستقلال، وسارت الأحداث بوتيرة أسرع، صوب الثورة التي بدا أنها استوفت شروطها الذاتية والموضوعية.

ثانياً: في العام 1959 توسعت قاعدة الرفض الشعبي لنظام الملكية (الإمامة) في شمال اليمن، ووصل السخط ذروته في أوساط القبائل، وامتد إلى مناطق ظلت تلتزم بطاعة الإمام والولاء المطلق له، بعد انكشاف حالة الضعف التي يعيشها الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين ونظامه، خاصة بعدما ثبت أن وعود الإمام بتحسين الأوضاع وإصلاح الإدارة، ليست سوى صورة جديدة من الخدع والحيل التي يتقنها، لاستمالة خصومه وكسب المزيد من الوقت، وحين يصبح الوضع لصالحه فإنه لا يتردد في الإجهاز على معارضيه كما فعل مع المشاركين في ثورة الدستور عام 1948 وحركة 1955، وبينهم إخوانه، ونشبت حركات التمرد القبلية في العام 1959، ومنها انتفاضة كبريات القبائل اليمنية مثل حاشد وبكيل وخولان، ومع أن الإمام استطاع الإجهاز عليها إلا أن انهيار العلاقة بين نظام الملكية (الإمامة) والقبائل أسهم في تهيئة قطاعات شعبية واسعة للثورة التي بدأت مؤشراتها تلوح في الأفق.

تمهيد

الإمامة الزيدية والصراعات السياسية

لا يمكن الحديث عن الصراع السياسي في اليمن دون ذكر موضوع الإمامة في المذهب الزيدي ، (نسبةً إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب)، ذلك أن تاريخاً طويلاً من الصراع ارتبط بالفكرة وتطبيقاتها من قبل أئمة المذهب الزيدي، منذ قدم إلى اليمن مؤسس دولة الأئمة (الزيدية) يحيى بن الحسين[1]، الملقب بالإمام الهادي إلى الحق، أواخر القرن الثالث الهجري/ أواخر القرن التاسع الميلادي، ونظراً للتأثير الذي أحدثه الهادي وفكره في المذهب بات الأخير يوصف بـ(الزيدي الهادوي).

ومع ما عُرف به المذهب الزيدي من اعتدال، مقارنةً بكثير من فرق الشيعة المعروفة بالتشدد تجاه مخالفيها، فإنّ ارتباط سلطة أئمة الزيدية بالصراعات المستمرة على السلطة، وتأثير الفرقة الجارودية[2]، والفكر الهادوي في منتسبي المذهب الزيدي، جعل اليمن تعيش في حروب متواصلة، ومن أبرز أفكار الهادي الربط بين النبوة والإمامة، إذ يجعل الاعتراف بإمامة (علي بن أبي طالب) جزءاً من الاعتراف بنبوة محمد (عليه الصلاة والسلام)، مخالفاً بذلك رأي الإمام (زيد) مؤسس المذهب الزيدي، ويبدو الهادي أقرب إلى الشيعة الإمامية، والفرقة الجارودية ، خاصة في الاعتقاد أن(علياً) أحق الناس بخلافة النبي، وأن إمامة علي ومن بعده الحسن والحسين ثبتت بالنص.

> "تأثير الفكر الجارودي والهادوي في سلطة أئمة الزيدية جعل اليمن تعيش في حروب متواصلة"

وقد طغت آراء الجارودية على ما سواها من آراء لدى الزيدية في اليمن، إلى الحد الذي جعل العلّامة والمؤرخ اليمني (نشوان الحميري)[3]، يجزم أنه "ليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية"[4].

ولم يُتحْ لليمن العيش بهدوء واستقرار إلا في فترات زمنية قليلة، ذلك أن نظام الإمامة الذي حصر حق الحكم في أبناء الحسن والحسين (البطنين)[5]، جعل لكل من توافرت فيه شروط الانتماء للبطنين، أن يعلن نفسه إماماً على البلاد، ويحدث أن يدّعي الإمامة أشخاصٌ كثيرون في وقت واحد، فيظهر إمامٌ في صنعاء، وآخر في شهارة، وثالث في جبلة[6]. وقد برز الصراع الداخلي في إطار الأسر التي تتنازع الحكم، وتنتمي في الغالب إلى الإمام الهادي نسباً ومذهباً وفكرة، ومن تلك الصراعات الداخلية ما حدث بين بيت الهادي وبيت العياني[7]، وحدث أن تقاتل الآباء والأبناء، كما هو الحال في الحرب بين الإمام المتوكل يحيى شرف الدين وابنه المطهر، في خمسينيات القرن السادس عشر الميلادي، وتقاتل الإخوة فيما بينهم كما حدث بين الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين[8] مع إخوته عبدالله والعباس في خمسينيات القرن الماضي.

> "حصر نظام الإمامة حق الحكم في (البطنين) جعل هناك أكثر من إمام"

يقول المؤرخ اليمني حسين العمري في كتابه (تاريخ اليمن الحديث والمعاصر): أصبح الصراع تقليدا دمغ الحياة السياسية والاجتماعية في اليمن بميسم الانقسام والاقتتال بين الطامحين والمتصارعين من أئمة البيت الحاكم، حتى أرهق المجتمع وفقدت الدولة المركزية السيطرة وانجرفت البلاد إلى سنوات طويلة من الفوضى[9].

الصراع الدموي الذي بات ملازماً لدولة الأئمة، منذ تأسست في العام (284هـ/897م) حتى انتهت في العام (1382هـ/1962م)، أخذ أشكالاً مختلفة منها:

- الصراع مع المعارضة والمقاومة المحلية من القيادات القبلية مثل آل الضحاك وآل الدعام وآل الطريف، وغيرها.
- الصراع مع الدول اليمنية التي قامت في مناطق مختلفة من اليمن، الصليحية (1047-1138)، والحاتمية (1099-1173)، والرسولية (1229-1454)، والطاهرية (1454-1517)، وغيرها.
- الصراع مع الدول التي امتد نفوذها إلى اليمن مثل الأيوبيين (1173-1229)، والمماليك (1517-1538)، والعثمانيين في الفترة الأولى (1538-1635)، وفي الفترة الثانية (1872-1918).

كما خاضت الدولة الزيدية حرباً ضروسا ضد الإسماعيلية (903-947)، ومع أن الفرقتين الزيدية والإسماعيلية تتبعان المذهب الشيعي، إلا أن الدولة الهادوية (الزيدية) في عهد الإمام الناصر بن الهادي، تحالفت مع الدولة الزيادية (818-1012) بزعامة محمد بن زياد، ودولة بني يعفر (839-1003) بزعامة أسعد بن أبي يعفر الحوالي، من أجل القضاء على الدولة الإسماعيلية[10]. وإذا غاب الصراع مع الآخرين يبرز الصراع الداخلي[11].

فما إن يموت إمامٌ حتى يبدأ المتنافسون دعوة القبائل لحمل السلاح والقتال، ويحرضونهم على الفتك بمنافسيهم ويبشّرونهم بالجنة، ويدفعون القبائل لقتال بعضها البعض باسم الله واسم كتاب الله وأبناء رسول الله[12].

وظلّ استخدام الدين في الصراع السياسي ملمحاً بارزاً في فكر الإمامة الزيدية وخطابها، من ذلك أن الإمام الهادي، عندما أسّس دولته في صعدة (شمال اليمن)، معتمداً على أقاربه وأتباعه الذين جاؤوا من طبرستان، وجعل منهم الولاة والحراس والمقاتلين دون اليمنيين، أطلق عليهم اسم (المهاجرين)[13]، في تشبيهٍ واضح بأصحاب الرسول محمد (عليه الصلاة والسلام)، الذين خرجوا من مكة إلى المدينة المنورة بداية القرن السابع الميلادي، وسمّاهم الرسول (المهاجرين)، كما أن الإمام أحمد عندما تمكن من إسقاط ثورة 1948، وقام باعتقال خصومه، كان يُخرج المعتقلين أثناء المناسبات والأعياد الدينية، وبعد صلاة الجمعة، ويأمر بإعدامهم أمام الناس، وأنصاره كانوا يردّدون مع كل رأس يسقط: الله أكبر، الله يحفظ الإمام[14]، وفي الحرب الراهنة يطلق الحوثيون على أعضاء حركتهم اسم (أنصار الله)[15]، كما يسمون حربهم للسيطرة على المحافظات والمؤسسات الحكومية (المسيرة القرآنية).

المبحث الأول

الثورة وصراع الهوية

الاستعمار البريطاني والحكم الإمامي

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، بانتصار بريطانيا وحلفائها، خرج الأتراك العثمانيون من المناطق التي كانوا يسيطرون عليها شمال اليمن، وأعلن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين (1869-1948)[16] تأسيس (المملكة المتوكلية اليمنية)، كما أعلن عن نيته تحقيق وحدة الأراضي اليمنية كافة، رافضاً الاتفاقات الإنجلو- تركية المتعلقة بترسيم الحدود بين شمال اليمن وجنوبه، وقام الانجليز بالاستيلاء على تهامة والحديدة (غرب اليمن)، وبدأت قوات الإمام تتحرك جنوباً نحو المناطق الواقعة تحت الاحتلال البريطاني في الضالع ولحج، وفي العام 1924 سيطرت قوات الإمام على منطقتي الضالع والشعيب (شمال لحج)،ومنطقة العواذل (تتبع محافظة أبين شرق عدن)، للضغط على الانجليز كي يسلموه الحديدة، واستعان بإيطاليا ووقّع معها اتفاقية صداقة في العام 1926، كما عقد معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في العام 1928[17]، فجاء ردّ فعل الانجليز سريعاً بشنّ الحرب في العام نفسه بعدما فشلت محاولاتهم في التفاوض مع الإمام يحيى، واستخدمت بريطانيا الطائرات الحربية التي ألقت قنابل دمار ألحقت الضرر بجيش الإمام[18]، وباشرت قصفها الجوي على منطقتي الضالع وقعطبة المتجاورتين، ثم استمر القصف ليشمل مدن تعز (جنوب غرب اليمن) وإب وذمار ويريم (وسط اليمن) ومناطق أخرى.

وفيما كان الإمام وأنصاره يمارسون سياسة القمع وجباية الأموال وأخذ الرهائن[19] في المناطق التي يسيطرون عليها، تمكّنت السلطات البريطانية من تقديم نفسها كحامية للسكان والأمراء والسلاطين في تلك المناطق، وتراجعت قوات الإمام يحيى إلى ما وراء الحدود التركية- البريطانية سابقاً، الأمر الذي حطّم آمال الإمام في استعادة توحيد اليمن كله تحت سيطرته،[20] وأجبره على القبول بالمفاوضات التي أدّت إلى التوقيع على اتفاقية مع السلطات البريطانية في العام 1934، ووافق فيها الإمام على سحب قواته من الضالع، والإفراج عن الرهائن وفتح الطريق التجاري، وتضمنت الاتفاقية ضم البيضاء إلى مناطق نفوذ الإمام رغم كونها تقع في الجزء الجنوبي في الاتفاق الانجلو تركي[21]. وقد استغلت بريطانيا تلك المعاهدة التي تعد اعترافاً بسلطتها على الجنوب وتقسيماً لليمن، وفقاً للصورة التي انتهت إليها الحرب، وشرعت في تنفيذ سلسلة من الإجراءات ترمي إلى ترسيخ سلطتها في المحميات، سيما وأن المعاهدة تضمنت التزام الطرفين بـ"عدم دعم أي تحرك في داخل ممتلكات الطرف الآخر، بشكل يعد خرقاً لشروط الاتفاق المبرم"[22]، ويكشف هذا عن تخلي الإمام عن الادعاء بالعمل على تحرير جنوب اليمن من الاستعمار الأجنبي، خاصة وأن مملكة الإمام أحيطت في النصف الأول من الثلاثينيات بمجموعة من الحروب وحركات التمرد في شمال اليمن مع المملكة العربية السعودية، وفي مناطق تهامة غرباً، وكذلك في مناطق الجوف شمال شرق البلاد.

وبدأ السخط الشعبي يظهر بسبب سوء إدارة البلاد من قبل الإمام وموظفيه، وهزيمة قواته في الحرب اليمنية- السعودية التي أعقبها توقيع الطرفين على اتفاق الطائف، كما اعتبر اليمنيون الاتفاق المبرم مع بريطانيا تنازلاً من الإمام، لأنه اعترف باحتلال بريطانيا لعدن والجنوب اليمني لمدة أربعين عاماً، وأن إدارة الإمام "أضاعت ثلثي اليمن بمحض إرادتها، وسلمت الشعب للاستعمار، وخذلت الأحرار المناضلين، ووقفت من أمراء المنطقة وسلاطينها مواقف منفرة، حملتهم على الرضوخ للإنجليز، كما لم تعد نفسها ولا جيشها ولا شعبها الإعداد الذي يحوط اليمن من الأخطار التي قد تتعرض لها في يومٍ من الأيام، بل بالعكس حطّمت الشعب، وقطّعت أوصاله، وفرضت عليه الفقر والجهل والسجون والمرض، حتى أصبح لقمةً سائغةً للاستعمار"[23].

ونتيجة لذلك السخط المتنامي تكونت حلقات المعارضة في الكثير من المناطق اليمنية مثل صنعاء وتعز وذمار وإب[24].

وتمثل المقاومة المسلحة التي انطلقت من الريف اليمني في الفترة (1918-1934) بزعامة شيوخ القبائل ضد سياسة الإمام في جباية الزكاة ونظام الرهائن والتجنيد الإجباري المرحلة الأولى من مراحل تشكل المعارضة اليمنية، بينما جاءت المرحلة الثانية التي تعرف بالمعارضة السياسية، في الفترة (1935-1943)، بانتقال المعارضة من الريف إلى المدينة، ويقودها العلماء والمثقفون، وتمحورت في النشاطات الأدبية والثقافية للجمعيات السرية والحلقات العلنية[25].

وتأثر أعضاء المعارضة بأفكار المصلحين والمجددين اليمنيين أمثال محمد بن إبراهيم الوزير،(1373-1436)، الحسين بن أحمد الجلال (1604-1677)، محمد بن إسماعيل الأمير (1688-1769)، صالح مهدي المقبلي (1720-1788)، ومحمد بن علي الشوكاني (1760-1834) [26]، والمفكرين العرب أمثال جمال الدين الأفغاني (1739-1897)، محمد عبده (1849-1905)، عبدالرحمن الكواكبي (1854-1902)، جورجي زيدان (1861-1914) وشكيب أرسلان (1869-1946) وغيرهم، ولاقت مطالبهم في مواجهة الاستبداد وإجراء الإصلاحات صدى واسعاً في أوساط الرعيل الأول من المعارضة، وشكلت تلك الأفكار الأساس الفكري لحركة المعارضة اليمنية، وكان محمد المحلوي (1865-1936) وحسن الدعيس (1885-1948) من أوائل اليمنيين المتأثرين بالأفكار الإصلاحية، وأول من تعرض بالنقد العلني للمبادئ الأساسية للحكم الإمامي[27].

وفي العام 1935 أنشأ أحمد المطاع (1907-1948) هيئة النضال في صنعاء، وهي أول منظمة معارضة سرية ولها نظام وأهداف محددة، واستمرت - سنوات عدة، تمثل المقاومة المنظمة ضد حكم الإمام يحيى[28]، وعلى إثرها أنشئت المنظمات السرية والاتحادات الأدبية والثقافية في المدن اليمنية[29]، وجمعية الإصلاح في إب بقيادة محمد علي الأكوع (1903-1998)، والقاضي عبدالرحمن الإرياني[30]، وظهرت المرحلة الثالثة من مراحل المعارضة اليمنية، في الفترة (1944- 1948)، عندما اتخذت المعارضة طابعاً تنظيمياً مميزاً عن المراحل السابقة، بعد انتقالها إلى عدن حيث أسس محمد محمود الزبيري[31]، ورفاقه أحمد محمد نعمان[32]، وزيد الموشكي (1911-1948)، وأحمد الشامي (1924-2005)، "حزب الأحرار اليمنيين" في العام 1944، وصدر عنه صحيفة "صوت اليمن"[33]، ثم "الجمعية اليمانية الكبرى" 1945

وخلال هذه الفترة اكتسبت المعارضة الوطنية فكراً أيديولوجياً إصلاحياً اتضحت معالمه في الوثيقة النظرية لحركة 1948 الدستورية المعروفة باسم (الميثاق الوطني المقدس)[34]. وأخذت المعارضة تتوسع في الداخل والخارج، وبدأ بعض أفرادها يتفاعلون مع المحيط العربي والدولي وما فيه من تيارات وأحزاب وقوى، وتأثروا بالأفكار التي كانت منتشرة في تلك الفترة، ولم تأت ثورة الدستور عام 1948 إلا وقد تمكنت المعارضة من نسج علاقات واسعة خارج اليمن مع التيارات الفكرية والسياسية، ومنها حركة الإخوان المسلمين التي كانت أبرز داعمي الثورة، بعد لقاءات عدة جمعت قيادات في المعارضة مع مؤسس حركة الإخوان المسلمين حسن البناء[35]. وكانت ملامح الصراع على السلطة داخل نظام الحكم الإمامي نفسه قد بدأت تظهر في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين، حينما عمل أبناء الإمام يحيى الملقبون بـ(سيوف الإسلام) -بدعم من أبيهم، على إزاحة حلفائهم وأقاربهم من خارج بيت (حميد الدين)[36]، إذ نجح نجل الإمام الأمير أحمد في إزاحة علي الوزير من موقعه أميراً للواء تعز ليحل محله[37]، وأدى ذلك إلى توسع حالة السخط والاستياء ضد الإمام يحيى لتشمل شخصيات ضمن الدوائر الأقرب إليه مذهبياً وأُسَرياً، كما هو حال آل بيت الوزير[38] الذين انحاز أغلبهم للمعارضة لاحقاً.

> ملامح الصراع على السلطة داخل نظام الحكم الإمامي حينما أزاح أبناء الإمام يحيى حلفائهم وأقاربهم من خارج بيت (حميد الدين)

وعلى الرغم من فشل الثورة عام 1948، لكنها نجحت في توسيع قاعدة المعارضة ضد الحكم الإمامي، وأدّى سفر بعض الطلاب اليمنيين للدراسة في الخارج مع هروب عدد من قيادات المعارضة عقب فشل الثورة، إلى إقامة العلاقة بين أحرار اليمن والحركات الوطنية في الخارج، وابتداء من العام 1951، بدأ نشاط المعارضين السياسيين اليمنيين، وخاصة في عدن حيث نزل فيها الشيخ عبدالله الحكيمي (1900-1953)، وتضاعفت صفوف المعارضة بالمعتقلين الذين أطلق سراحهم الإمام أحمد، وتم إنشاء الاتحاد اليمني[39]، وأسهمت ثورة 23 يوليو 1952 بزعامة جمال عبدالناصر، في تعزيز تلك العلاقة، حيث كان أغلب افراد المعارضة اليمنية يقيمون في مصر، وقد أبدت الثورة المصرية دعمها للمعارضة في مواجهة الاستعمار البريطاني بدرجة رئيسية، ومواجهة الحكم الإمامي وإن بدرجة أقل، لأن الإمام أحمد نجح في استمالة موقف مصر إلى جانبه بداية الأمر، لكن خديعة الإمام للقادة المصريين لم تدم طويلاً[40].

> ”
> على الرغم من فشل ثورة 1948، لكنها نجحت في توسيع قاعدة المعارضة ضد الحكم الإمامي
> ”

في مواجهة الثورة

مرحلة الاتفاق بين نظامي الاستعمار في الجنوب والإمامة في الشمال لم تدم هي الأخرى، ففي يناير/كانون ثان 1954 بدأت بريطانيا بوضع مخططها المتمثل بإقامة "اتحاد إمارات الجنوب العربي"، وهو ما اعترض عليه الإمام أحمد ووجّه مذكرة في فبراير/شباط من العام نفسه إلى جامعة الدول العربية، أشار فيها إلى أن إقدام بريطانيا على إنشاء مثل هذا الاتحاد يعتبر خرقاً للاتفاقيات المبرمة في عام 1934 وعام 1951، وإن هذا الاتحاد سوف يؤدي إلى تغيير الوضع القائم في المنطقة[41].

وكانت السلطات البريطانية قد أصدرت في العام 1937 مرسوماً ملكياً يقضي بتحويل سلطنات ومشيخات وإمارات الجنوب اليمني إلى محميتين، محمية شرقية وأخرى غربية[42]، وعندما بدأت الأحداث تتسارع لصالح تيارات القومية العربية وحركات التحرر الوطني بعد ثورة يوليو المصرية،حاولت بريطانيا استباق الحوادث من خلال العمل على "دمج إمارات الجنوب جميعها في اتحاد أو اتحادين فيدراليين على صلة وثيقة بالمملكة المتحدة"[43]، بعد ما ظلت لأكثر من مائة عام تطبق سياسة "فرّق تسُد"، وجعلت من رقعة جغرافية واحدة ساحةً لأكثر من عشرين سلطنة وإمارة ومشيخة، ولكل إمارةٍ منها نظام ووضع خاص، بل إن بعضها كان يُطلق عليه اسم (جمهورية) مثل (جمهورية دثينة)[44] التي تتبع في محافظة أبين، وقد اصطدم المشروع البريطاني برفض بعض الأمراء والسلاطين الموالين للاستعمار، والأحزاب الوطنية في الجنوب وحكومة اليمن والجامعة العربية، الأمر الذي أربك السلطات البريطانية، وجعلها تصرف النظر عن توحيد جميع الإمارات، وتكتفي ببعض إمارات المحمية الغربية حيث ثمة فرصة للنجاح بدعوى التهديدات اليمنية[45]

خاصة بعد ما خرج اليمن من قوقعته، وانضمّ إلى جامعة الدول العربية عام 1945، وإلى الأمم المتحدة عام 1947، ومنذ قيام ثورة مصر تطوّر الخلاف اليمني- البريطاني وتعدّى حدوده الإقليمية، وبدأ اليمن يقوم باتصالات دبلوماسية لدى الأوساط الدولية للحصول على دعم بلدان العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي، والبلدان الأخرى المعادية لبريطانيا، وانبرى للدفاع عن المطالب اليمنية المشاركون في مؤتمر باندوينج عام 1955، ومؤتمر شعوب آسيا وأفريقيا الذي انعقد في القاهرة 1957، وعندما شرعت بريطانيا في استخدام القصف الجوي ضد مناطق يمنية مأهولة بالسكان في حريب 1956، والبيضاء 1957، وقعطبة 1958، أثارت ضدها الغضب في الأوساط الدولية، وقامت حملات التأييد والدعم لليمن ضد المشاريع الاستعمارية البريطانية[46].

وبدأت حكومة الإمام تعقد الاتفاقيات مع الدول الأجنبية، وتوسعت الاتصالات التجارية، وبدأ الرأسمال الأجنبي يصل إلى اليمن بهدف المساعدات الاقتصادية والأعمال العسكرية، كما أرسلت الحكومة عدداً أكبر من ذي قبل للدراسة في الخارج، وساعد ذلك كله في ظهور الأفكار العصرية الجديدة[47].

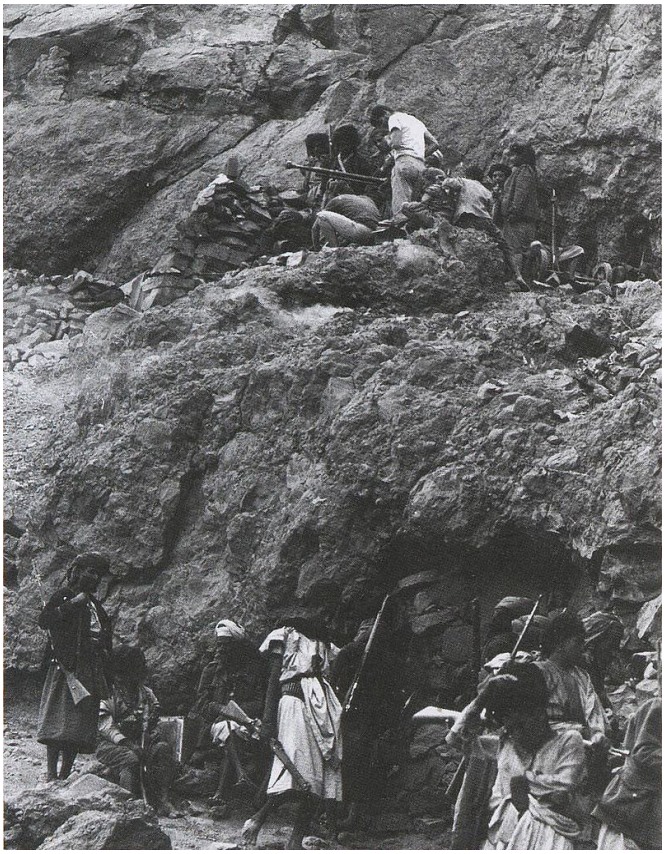

وبدأ الصراع على السلطة داخل بيت حميد الدين، حيث أصبحت القضية المركزية قضية ولاية العرش الذي يتنازعه اثنان من إخوة الإمام أحمد، هما الأميران عبدالله والحسن، بينما كان الإمام يعد ابنه محمد الملقب بـ(البدر)[48] لولاية العهد، وجاءت حركة 1955 الانقلابية التي قادها الأميران عبدالله والعباس، وشارك فيها عددٌ من قيادات الجيش بقيادة المقدم/ أحمد الثلايا[49]، واستطاع الإمام أحمد أن يخمدها بالحيلة، ليقوم بعدها بإعدام قادة الانقلاب وفي المقدمة إخوانه، وأهم ما حققته المعارضة في هذه الحركة أنها اخترقت بيت حميد الدين، وأحدثت أثراً عميقاً في بنية التركيبة الأسرية الحاكمة، وكما كانت هذه الحركة أول عمل يشترك فيه الجيش، فإنها ستكون آخر محاولة لتغيير الوضع الداخلي

> "رغم تمكن الإمام من اخماد حركة 1955 إلا أنها اخترقت بيت حميد الدين وأحدثت تغييرا في بنية التركيبة الأسرية الحاكمة وهي آخر محاولة لتغيير إمام بدل إمام"

عن طريق استبدال إمام بآخر مع الحفاظ على النظام الملكي(الإمامي) للحكم[50]،رغم أن المعارضة انقسمت إزاء حركة 1955 بين مؤيدٍ لها لأنها تقوض بيت الإمام ونظامه، ومعارض يرى فيها "عملية غير ناضجة"[51].

وبرزت مسألة القضاء على النظام الملكي(الإمامي) في أوساط المعارضة، والبحث عن أشكال جديدة لنظام الدولة، في حين اتجه الإمام أحمد لتركيز المزيد من السلطات في يد ابنه البدر، الذي عيّنه ولياً للعهد بشكل رسمي، وأصبح وزيراً للخارجية وقائداً عاماً للقوات المسلحة[52].

وفيما يلي أهم الأحزاب والتيارات السياسية التي ظهرت في اليمن خلال الفترة (1950-1962)، وخاضت غمار العمل السياسي واستطاعت أن تؤثر في القواعد الشعبية في مناطق يمنية مختلفة:

• **الاتحاد اليمني:** تشكل في العام 1950، ومن أهم الشخصيات التي شاركت في تأسيسه: عبدالقادر علوان، علي الأحمدي، محمود عشيش، أحمد هاجي، عبدالرحمن عبدالرب، وفي العام 1955 انشق عن الاتحاد مجموعة من آل الوزير منهم إبراهيم وعباس الوزير، وشكلوا "حزب الشورى" الذي تغير اسمه فيما بعد إلى "اتحاد القوى الشعبية"،ولا يزال قائماً إلى اليوم بهذا الاسم، ويرجع سبب الانشقاق إلى نشوب خلافات سياسية مع قيادات الاتحاد، خاصة القيادات التاريخية للمعارضة مثل محمد محمود الزبيري وأحمد محمد نعمان، وقرر المنشقون حينها أن يشكلوا طرفاً ثالثاً بين السلطة الإمامية والمعارضة، مع أن الغالبية منهم تصالحوا مع الإمام أحمد وولي عهده.

• **رابطة أبناء الجنوب:** تشكلت من عدد من الطلبة اليمنيين في مصر والسودان من منطلق توحيد إمارات الجنوب المحتل وتحريرها، ومن أبرز مؤسسي الرابطة: محمد علي الجفري، رشيد حريري، سالم الصافي، أحمد حمزة، وشيخان الحبشي، وبعد إعلان تأسيس الرابطة بشكل رسمي في العام 1951 انضم إليها قحطان الشعبي*، عبدالله باذيب[53]

وصار اسمها فيما بعد "رابطة أبناء الجنوب العربي"، وشهدت هي الأخرى انشقاقات لأبرز اعضائها وانخراطهم في أحزاب أخرى، ومنهم قحطان الشعبي وعبدالله باذيب.

• **المؤتمر العمالي:** تأسس في عام 1956 بهدف مواجهة إجراءات السلطات البريطانية الرامية إلى قمع النقابات بعد مشاركتها في الفعاليات الاحتجاجية ضد الاستعمار، حيث قرر قادة النقابات تشكيل مؤتمر يضم النقابات ويتبنى قضايا العمال، وأبرز قياداته: عبدالله الأصنج، خليل سلمان، محمد مسواط.

• **الاتحاد الشعبي الديمقراطي:**

تأسس عام 1961 بقيادة عبدالله باذيب، ويضم المتأثرين بالأفكار الماركسية التي انتشرت في عدن أواسط الخمسينيات عن طريق الطلاب الذين كانوا يدرسون في الخارج، وبعض القيادات النقابية التي أتاحت لها المؤتمرات العربية والدولية فرصة الاحتكاك بالقيادات الماركسية، وكذلك الكتب والصحف ومنشورات الأحزاب الشيوعية التي كانت ترسل إلى اليمن بانتظام، ومثّلت مادة للتثقيف الحزبي الداخلي. ومن أوائل المتأثرين بالفكر الماركسي تكونت النواة الأولى في جنوب اليمن، وأطلقت على نفسها اسم "طلائع الماركسيين"، وضمت كلا من عبدالله باذيب، محمود سالم، خالد فضل منصور، وعمر الجاوي، ولم يظهروا بشكل علني إلا في العام 1961 عندما أسسوا حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي[54].

•حركة القوميين العرب:

تأسس فرعها في اليمن سنة 1959 في منطقة الشيخ عثمان بعدن، وتزامن تأسيس فرع الحركة مع انتشار افكار حزب البعث، وبدأ التنافس بينهما من خلال المؤتمر العمالي في عدن، ونقابة العمال في تعز، وأبرز أعضاء فرع حركة القوميين المؤسسين فيصل الشعبي[55]، قحطان الشعبي، عبدالكريم الإرياني، وسلطان أحمد عمر، وأصبح للحركة نفوذ واسع بعد ثورة سبتمبر/أيلول 1962، بفعل الدعم المصري إبان التوافق بين عبدالناصر والقيادة المركزية لحركة القوميين العرب، وانتشرت أفكار الحركة وسط العسكريين في قوات الصاعقة والمظلات والمدفعية، وظلت الحركة تطرح منذ تشكلت قضية الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه، وتؤكد على وحدة المعركة في مواجهة الاستبداد المحلي والاستعمار الأجنبي، وهو ما أكسبها التأثير في قطاعات واسعة من المثقفين والعسكريين والسياسيين في مختلف مناطق اليمن،وفي العام 1963 أعلن فرع الحركة عن تشكيل "الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل"، التي ضمت إضافة إلى فرع حركة القوميين العرب، عدة تنظيمات منها: المنظمة الثورية لجنوب اليمن المحتل، الجبهة الوطنية، التشكيل السري للضباط والجنود الأحرار، جبهة الإصلاح اليافعية، وتشكيل القبائل، وكلها اجتمعت على هدف واحد يتمثل في إخراج الاستعمار البريطاني بالكفاح المسلح[56]، وتبنّت الجبهة القومية ثورة الرابع عشر من أكتوبر/تشرين 1963، واتسع نشاط الجبهة بعد الثورة، وعقدت أول مؤتمر لها في العام 1965.

وفي مطلع العام 1966 أعلن عدد من قادة الجبهة القومية دمج الجبهة مع منظمة تحرير الجنوب المحتل تحت اسم (جبهة التحرير) لكن غالبية قيادات الجبهة القومية وقواعدها رفضوا هذا الدمج، واعتبروه دمجاً قسرياً غير شرعي، وفي نهاية العام نفسه أعلنوا انفصال الجبهة القومية عن جبهة التحرير[57].

- **حزب البعث:** امتد تأثيره من خلال الطلبة اليمنيين في الخارج، وتأسس أول فرع له في اليمن عام 1956، وسيطر على المؤتمر العمالي الذي يقود النقابات في مواجهة الاستعمار البريطاني جنوب اليمن، ولكن نفوذ البعث انحسر بعد انفصال سوريا عن مصر عام 1961، وانعكست عليه خلافات القيادة المركزية للبعث في كل من العراق وسوريا، وانشق عن البعث (حزب الطليعة الشعبية) معلناً انضمامه إلى (الجبهة القومية).

- **تنظيم الضباط الأحرار:** تشكل في صنعاء أواخر العام 1961 بمبادرة من 15 ضابطاً في الجيش، وخلال مدة قصيرة استقطب التنظيم العشرات من الضباط الشباب الذين تخرجوا من المعاهد العسكرية المحلية التي تأسست في النصف الثاني من الخمسينيات في إطار رغبة الإمام في تحديث الجيش، وكان الاتجاه السياسي للضباط معاديا لنظام الملكية (الإمامة) وشديد التأثر بأجواء المد القومي العربي الذي نشأ في أعقاب الثورة المصرية 1952، وتأسست فروع للتنظيم في المدن الرئيسية شمال اليمن، وغدا التنظيم خلال عدة أشهر قوة مؤثرة وفعالة في القوات المسلحة[58]، وتميز بالعمل السري الصارم والتأثير الفعال[59]، مركّزاً على مبادئ إسقاط النظام الإمامي، وإقامة نظام جمهوري، وتحقيق جملة من الإصلاحات الداخلية على غرار التجربة الناصرية في مصر

وشملت الأهداف تحرير جنوب اليمن وتحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة[60].

ويمكن القول إن المعارضة اليمنية في الأربعينيات وطّدت صلاتها بحركة الإخوان المسلمين[61]، ثم طعّمت فكرها بالفكر الليبرالي، وفي الخمسينيات تأثرت بالأحداث الكبيرة في مصر والشام حينما أصبحت فكرة الوحدة القومية والنضال ضد الاستعمار محور الحياة السياسية والفكرية، ووجدت التيارات الفكرية كالبعث والقومية والاشتراكية طريقها إلى المثقفين اليمنيين، وانعكست التناقضات الفكرية والسياسية على أعضاء المعارضة، وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات بدأ الواقع يكشف عن تجمعات جديدة نشأت بين الضباط وفي أوساط المثقفين، وكل هذه الفصائل تحاول أن تشق طريقها إلى حياة سياسية جديدة،

وأخذت تعمل على امتداد اليمن شمالاً وجنوباً، ومع أن ضباط الجيش كانوا في طليعة المتأثرين بتلك التيارات، إلا أن تأثرهم بالتجربة الناصرية أقرب إلى أفكارهم، خاصة أنه في تلك الفترة كانت حركة القوميين العرب تتبنى النهج الناصري، ولم يكن قد حدث الانفصال النهائي بين الحركة والناصريين، كما أن حزب البعث لم يكن قد انفصل بسوريا عن مصر، وهي الأحداث التي ستلقي بظلالها على الحياة السياسية في اليمن فيما بعد.

ويلاحظ أن الصراع بين التيارات السياسية اليمنية قبل الثورة كان محدوداً بحكم الظروف المحيطة، حيث كانت تعيش تحت وطأة الملاحقة والمنع والقمع، باستثناء الأحزاب الصغيرة التي كانت على وفاق مع السلطات الاستعمارية، سيما في مشروعها (اتحاد الجنوب العربي).

غير أن الصراع بين الحكم الإمامي والمعارضة أخذ ينتقل للداخل أواخر الخمسينيات بعدما تصاعدت وتيرة السخط الشعبي في أوساط القبائل الكبرى، فبدأ تمرد القبائل في العام 1959، وأبرزها انتفاضة قبيلة حاشد بزعامة شيخها حسين بن ناصر الأحمر وابنه الشيخ/ حميد، وقبيلة بكيل بقيادة عبداللطيف بن قائد بن راجح، وصالح سرعان، وفيصل عوفان[62]، ومع أن الإمام أحمد استطاع القضاء على تلك الانتفاضة إلا أن جذوة الرفض الشعبي ظلت مشتعلة وكامنة تتحين الفرصة للانطلاق من جديد، وواجه الإمام في العام 1961 محاولة انقلابية جديدة نفذها ثلاثة من الضباط هم محمد العلفي، وعبدالله اللقية، ومحسن الهندوانة، واستهدفت الإمام أحمد بتسع رصاصات أحدثت فيه جروحاً خطيرة، لم تقتله في الحال لكنه ظل يعاني منها حتى وافته المنية في 19 سبتمبر/أيلول 1962[63].

وفيما يتعلق بالخلافات التي نشبت بين القوى السياسية، وما تمخض عنها من تصدعات وانشقاقات كما حدث مع الاتحاد اليمني، ورابطة ابناء الجنوب، والجمعية العدنية، فقد ارتبطت تلك الخلافات في الغالب، بالموقف من نظام الحكم الإمامي والاستعمار البريطاني، وآلية التعامل معهما، ومع أن غالبية القوى والتيارات كانت متوافقة على مواجهة الإمامة والاستعمار، إلا أن رؤى وتصورات كانت تتبلور هنا وهناك تحت لافتة الاعتدال وعدم التسرع والمغامرة، لكنها كانت تذوب وتتلاشى سريعا أمام التيارات الوطنية والقومية الآخذة في التوسع والانتشار.

واستطاعت القوى الوطنية أن تتجاوز الأحزاب والكيانات التي قبلت- كلياً أو جزئياً- بمشاريع الاستعمار البريطاني ، ولم تكن عند مستوى المطالب الشعبية والخطاب الوطني المتصاعد ضد الاستعمار ومشاريعه، وبالتالي فقد انفضت الجماهير عن تلك الكيانات، والتفت حول الأحزاب والحركات التي اختارت مواجهة الاستعمار البريطاني، وعند انطلاق ثورة أكتوبر، كانت حركة القوميين العرب، أبرز الأحزاب الموجودة والمؤثرة، وقد أدى موقفها المؤيد للتجربة الناصرية والوحدة اليمنية إلى انتشار أفكارها بشكل واسع[64]، وقريباً منها كان حزب البعث يحظى بحضور شعبي كبير ويليهما الاتحاد الشعبي الديمقراطي[65].

المبحث الثاني

حرب الإمامة وصراعات الثوار

الصراع العربي في اليمن

في أغسطس/آب 1962، قرر الملك السعودي/سعود بن عبدالعزيز، وملك الأردن الحسين بن طلال، التنسيق في المجالات العسكرية، وتنمية التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية[66]، وفي نوفمبر/تشرين من العام نفسه، تم إعلان التحالف العسكري بين البلدين، وفي الشهر نفسه تم التوقيع على اتفاقية دفاع مشترك بين الجمهورية العربية اليمنية، والجمهورية العربية المتحدة (مصر)[67]، وبموجبها قنن تواجد القوات المصرية في اليمن للمشاركة في القتال إلى جانب الثورة ضد القوات التابعة للإمام المخلوع محمد البدر، المدعومة من المملكة العربية السعودية، وأنشئت في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة خاصة برئاسة ضابط المخابرات السابق/ روبيرت كوتير، تولت اختيار وارسال المرتزقة الأجانب إلى معسكرات الإماميين في اليمن[68].

ولم يمض على قيام الثورة أيام قليلة حتى بدأت الطائرات المصرية تهبط في مطارات صنعاء وتعز، حاملة الجنود المصريين الذين أخذوا يتمركزون في معسكرات مخصصة، لتبدأ القوات المصرية وقوات الثورة اليمنية مواجهة عسكرية واسعة وطويلة مع فرق الإماميين المكونة من جيش العهد الإمامي وبعض أبناء القبائل[69].

ونظراً لتوتر العلاقات بين مصر والسعودية، فقد بدا اتفاق السعودية والأردن الذي تم التوقيع عليه في أغسطس/آب 1962، وتضمن التنسيق في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسة الخارجية، وكأنه لمواجهة مصر التي تبنت دعم حركات التحرر العربية، ومنها الحركة الوطنية اليمنية وثورتها الوليدة التي فجّر إعلانُها حرباً داخلية بين الجمهوريين والملكيين(الإماميين)، كما أدت الثورة إلى نشوب الحرب العربية الباردة بين القاهرة والرياض بعد سنوات من الوفاق، وبفعل الثورة اليمنية وإعلان النظام الجمهوري بات الصراع العربي- العربي يكتسب بُعداً نوعياً من طراز أيديولوجي سياسي جديد[70]. وإضافة إلى الدعم المصري للثورة اليمنية قدمت سوريا دعماً مادياً وعسكرياً شمل بعض الأسلحة والغذاء، وشارك طيارون سوريون في الحرب،

> "بدا اتفاق السعودية والأردن وكأنه موجه ضد مصر التي تبنت دعم حركات التحرر العربية ومنها الحركة الوطنية اليمنية وبات الصراع العربي-العربي يكتسب بُعداً جديداً"

وكذلك كان موقف الجزائر داعماً ومسانداً للثورة والنظام الجمهوري، وكان للموقف العربي السوري والجزائري آثاره الإيجابية في مصلحة النظام الجمهوري داخلياً وخارجياً[71]. وعلى المستوى الدولي كان للمساعدة التي قدمتها المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي أثرها ودورها في ترجيح كفة الثوار الجمهوريين، وشملت المساعدة السوفيتية العتاد الحربي والخبراء والطائرات المقاتلة والقاذفة، بالإضافة إلى الوقود والغذاء[72].

أمّا الملكيون(الإماميون) فبدأوا ينشئون قيادات لهم في الكهوف والأماكن الحصينة في أطراف البلاد بعدما تدفق المال والسلاح من السعودية، وتمركز الإمام المخلوع البدر في الكهوف الواقعة جنوب غرب صعدة، بينما استقر عمّه الحسن في أحد الكهوف شرق صعدة، وذهب عبدالله بن الحسين إلى الجوف، ومحمد بن إسماعيل إلى قبيلة بكيل، وعبدالله بن الحسن إلى خولان، والحسن بن الحسن إلى مأرب، وأحمد السياغي إلى حريب، وأصبحت القيادة الفعلية للمعسكر الملكي عامة في نجران وفيها محمد بن الحسين[73].

وخلال الحرب التي استمرت ثماني سنوات (1962-1970) ظهرت المساندة الأمريكية لقوات الملكيين من خلال سلاح الطيران الرابض في قاعدتها العسكرية جنوب المملكة السعودية آنذاك[74]، وكذلك دعم القوات العسكرية البريطانية الموجودة في جنوب اليمن، وقد اتهمت حكومة اليمن بريطانيا بأنها "كانت تسمح للإمدادات العسكرية من مرتزقة وأسلحة أن تعبر حدودها بحريّة وتذهب إلى الملكيين، كما أنها كانت تأمر قواتها في بيحان بدعم الملكيين في مأرب بالأسلحة والذخائر"[75]، ولا يخفى حرص كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على مصالحهما في الشرق الأوسط، ومحاولة كل منهما معادلة ما اصطلحوا على تسميته بـ(توسع وتغلغل النفوذ السوفيتي) في المنطقة، وكان ذلك الدعم عاملا حاسما وأساسيا في إطالة أمد الحرب[76].

> "أنشأ الإماميون مواقع محصنة أطالت في عمر الحرب ثمان سنوات بعد تدفق المال والسلاح من السعودية ومساندة الطيران الأمريكي وسماح البريطانيين للإمدادات العسكرية المرور من الحدود الجنوبية"

جهود السلام في اليمن

منذ الشهور الأولى للثورة بدأت جهود عربية ودولية لوقف الحرب اليمنية، ففي أواخر العام 1962، وجه الرئيس الأمريكي جون كنيدي رسائل إلى الرئيس اليمني عبدالله السلال[77]، والرئيس عبدالناصر، والملك الأردني الحسين بن طلال، والأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، عرض خلالها تقديم مساعيه من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، مقترحاً انسحاب مرحلي للقوات المصرية، ووقف المساعدات السعودية والأردنية للملكيين، وسحب القوات السعودية من الحدود، فرحب الرئيس السلال بالجانب المتعلق بوقف المساعدات المقدمة للملكيين، وردّ الرئيس عبدالناصر على كنيدي أن تدخل مصر ليس القصد من ورائه إسقاط العرشين السعودي والأردني، ولكن بغرض حماية الجمهورية اليمنية الفتية، معرباً عن رغبته في سحب قواته بمجرد توقف المساعدات السعودية والأردنية،بينما اقترح الملك الحسين قيام فريق من الأمم المتحدة بتقصي الحقائق في اليمن، أما الأمير فيصل فصرح بأن المسالة اليمنية ينبغي أن تسوى من خلال تحكيم عربي مشترك[78] .

وفي الأمم المتحدة كان مقعد اليمن لا يزال يسيطر عليه الملكيون، وتصادف قيام الثورة مع انعقاد الدورة الـ17 للجمعية العامة، وبذلت حكومة الثورة جهودا مضنية من أجل الحصول على المقعد، من خلال وفد يرأسه وزير الخارجية محسن العيني[79]، ولم يحسم الأمر إلا في الجلسة الختامية بعدما أقرت لجنة أوراق الاعتماد الوفد الجمهوري ممثلا شرعيا لليمن، في 19 ديسمبر/ كانون أول 1962، بعد اعتراف عدد كبير من الدول بالنظام الجمهوري[80].

وفي فبراير/شباط 1963 أعنت حكومة الثورة بصنعاء مواقفتها على وساطة تقوم بها الأمم المتحدة، وفي مارس/آذار من العام نفسه وصل إلى اليمن رالف بانش الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية، وزار عددا من المحافظات اليمنية، والتقى بمسؤولين في الحكومة في صنعاء وتعز ومأرب، وبعدها زار القاهرة والتقى الرئيس عبدالناصر الذي أكد له أن مصر ستسحب قواتها في حال توقف الدعم السعودي والبريطاني للملكيين، إلا أن بانش لم يواصل مهمته لأن السعودية رفضت استقباله بحجة أن تصريحاته أظهرت تحيزه إلى النظام الجمهوري وحكومة الثورة[81]. وفي كتابه (اليمن الثورة والحرب)، يوجز الكاتب البريطاني (إدجار اوبالانس) تدخّل الأمم المتحدة في اليمن، بأنه "كان إخفاقاً كئيباً بسبب التأييد الضئيل الذي يقع تحت رحمة مزيد من الضغوط المتصارعة، وأدى إلى سوء فهم وعداء أكثر من تهيئة المناخ الذي يقود إلى السلام"،مضيفا: "إن بعثة الأمم المتحدة أحيطت بمنازعات داخلية، ونظر إليها بشك عميق من جانب كل الأطراف المشتركة في النزاع والحرب"[82]. وبدا الموقف الدولي من حرب اليمن والصراع العربي المتعلق بها، مطابقا لعبارة أطلقها أحد مستشاري البيت الأبيض حينها في جمع من الدبلوماسيين العرب: "دعوهم ينزفون حتى الموت، المصريون تنشغل قواتهم، والسعوديون ينفقون، واليمنيون يعانون، وعندما يتعبون سيصلون إلى حل"[83]

> "أحد مستشاري البيت الأبيض قال أمام دبلوماسيين عرب: دعوهم ينزفون حتى الموت، المصريون تنشغل قواتهم، والسعوديون ينفقون، واليمنيون يعانون، وعندما يتعبون سيصلون إلى حل"

وفي سبتمبر/أيلول 1964 خلال مؤتمر القمة العربية اتفقت مصر والسعودية على التعاون من أجل السلام في اليمن، ونص الاتفاق على إجراء حوار مباشر بين الجمهوريين والملكيين في مرحلة لاحقة[84]، وهو ما تم أواخر العام نفسه بانعقاد مؤتمر آركويت بالسودان، بين الوفد الجمهوري برئاسة محمد محمود الزبيري، والوفد الملكي برئاسة أحمد محمد الشامي، وتمخض عنه اتفاق على وقف العمليات الحربية، لكنه لم ينفذ، واستمرت الحرب بين الطرفين حتى عام 1970، بعدما اتفق اللاعبان الرئيسان في ميدان الصراع اليمني، وهما مصر والسعودية، وتحققت المصالحة الوطنية واعترف الملكيون بالنظام الجمهوري، وصدر عفو عام باستثناء الأسرة الحاكمة قبل الثورة (بيت حميد الدين)[85].

> "اتفاق مصر والسعودية أدى إلى مصالحة وطنية مبنية على الاعتراف بالجمهورية مقابل عفو عام عن الملكيين باستثناء أسرة حميد الدين الحاكمة"

ثورة أكتوبر وصراع الجبهتين

بعد عام من ثورة سبتمبر، اندلعت ثورة 14 أكتوبر 1963، ضد الاستعمار البريطاني، وانحازت الجماهير في عدن وبقية مناطق الجنوب إلى خيار الثورة التي وضعت تحرير البلاد من الاستعمار في مقدمة أهدافها، وظلت تتوسع لتشمل كل المناطق المحتلة، وكانت آخر محاولات بريطانيا الهادفة لاحتواء الثورة وإنقاذ مشروع (اتحاد الجنوب العربي)

الدعوة إلى مؤتمر لندن في أغسطس/ آب 1965، واشترك فيه إلى جانب البريطانيين والزعماء المحليين التقليديين، ممثلون عن حكومة عدن، وسلطنات حضرموت وقادة حزب الشعب الاشتراكي ورابطة الجنوب العربي، وذلك بهدف التقريب بين مواقف الأحزاب والفئات المتنازعة، وتشكيل (حكومة اتحاد وطني)، تتسلم السلطة من البريطانيين في وقت لاحق، لكن تلك الجهود باءت بالفشل[86]، وحصدت الأطراف المشاركة مزيداً من سخط الشارع الملتهب بهتافات الثورة، وكان فشل مؤتمر لندن يعني سقوط الرهان على إمكانية تسليم السلطة من قبل بريطانيا، وفي الأشهر الأخيرة من العام 1967 سيطرت الجبهة القومية على كل الجنوب تقريباً، بما في ذلك العاصمة عدن ، فيما خسرت جبهة التحرير جولات الصراع الدموي مع الجبهة القومية خاصة في عدن ولحج،

بعدما تمكنت الجبهة القومية من بسط سيطرتها الكاملة على مختلف مناطق الجنوب، وكان لانسحاب القوات المصرية من شمال اليمن جراء نكسة يونيو/حزيران 1967 في الحرب مع إسرائيل[87]، نتائج سلبية على جبهة التحرير التي كانت تحظى بدعم القيادة المصرية، وفي المقابل ساعد الانسحاب المصري الجبهة القومية في تحقيق الانتصار سياسياً وميدانياً، وتقديم نفسها ممثلة عن الشعب في مواجهة السلطات البريطانية، الأمر الذي أسفر عنه إجراء مفاوضات بين الحكومة البريطانية وقيادة الجبهة القومية أواخر نوفمبر من العام نفسه تضمنت إنهاء الاحتلال البريطاني

> "ساعد انسحاب المصريين من الحرب في الشمال إلى تحقيق الجبهة القومية الجنوبية انتصارا ضد حلفائهم ما جعلها ممثلة للشعب في مفاوضات انتهت بانهاء الاحتلال البريطاني"

وأعلنت القيادة العامة للجبهة القومية في 30 نوفمبر/تشرين 1967، استقلال جنوب اليمن وقيام (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)، وعيّنت قحطان الشعبي رئيسا لها[88].

الصراعات البينية لقوى الثورة

اقتصرت أسباب الصراع بين القوى السياسية قبل الثورة على محاولة كل طرف إثبات وجوده وتعزيز نفوذه وتوسيع قاعدة انتشاره، وكما سبقت الإشارة إلى أن بقاء تلك الأحزاب والقوى السياسية تحت طائلة القمع والمساءلة قد حدّ من الصراعات فيما بينها، بيد أن صراعات القوى ذاتها بعد الثورة أخذت أبعادا أخرى، لأنها باتت في موقع السلطة، وتمتلك من القوة ما يجعلها قادرة على مواجهة الخصوم وخوض المعارك المسلحة والعنيفة معهم، كما أن التباينات الأيديولوجية تجلت أكثر مع انتقال القوى السياسية إلى مواقع القرار، فضلا عن ظهور أسباب وعوامل أخرى متداخلة بين الفكري والسياسي والاجتماعي، ناهيك عن تدخل عوامل ودوافع خارجية.

ومن هنا نلاحظ أن الصراع السياسي في اليمن انتقل - بعد الثورة، من مناهضة الاستعمار البريطاني وحكم الإمامة، إلى الصراع على السلطة داخل النظام الجمهوري لكل من شطري اليمن[89].

ولم تحُل الحرب مع الملكيين دون نشوب الصراعات في الصف الجمهوري رغم ما كان يحيط بالثورة الوليدة من أخطار.

وقد بدأت الخلافات بين القيادات الثورية منذ الأيام الأولى لقيام الثورة، وكانت أبرز نقاط الخلاف تتعلق بأداء الحكومة، وكذلك الدور المصري في اليمن، وبدأ عدد من القيادات التاريخية لحركة المعارضة أمثال القاضي عبدالرحمن الإرياني ومحمد محمود الزبيري وأحمد محمد نعمان يكشفون عن معارضتهم بعض تصرفات الحكومة، ومنها عمليات الإعدام التي تستهدف رجال العهد الإمامي، إذ كانوا يرون أن "الدم يجر إلى الدم"، وأن الدماء التي تسفك هي وقود للثورة المضادة، بينما كانت القيادة "تبرر الإعدامات بكونها ضد أعداء الشعب"[90].

> "الخلافات بين القيادات الثورية كانت بسبب أداء الحكومة والدور المصري وفي مذكراته قال الارياني: كان يمكن تفادي الحرب الأهلية لو تجنبنا الإعدامات بدون محاكمة والإجهار بالعداء للسعودية"

وكان أحمد نعمان أحد أبرز المعارضين لأخطاء الثورة والسياسة المصرية في اليمن، بدأ يدعو إلى التهدئة والتسامح مع القبائل المشكوك في ولائها وعقد اتفاقات مع شيوخ القبائل لسحبهم من جانب الإمام المخلوع[91]، وأيده في ذلك محمد الزبيري والقاضي عبدالرحمن الإرياني، مع تحفظ الأخير في مسألة التعامل مع القبائل وشيوخها[92]

وكانوا يرون أن العداء المتزايد والمتبادل بين عبدالناصر والسعودية يؤدي إلى استمرار الحرب اليمنية[93]، وأن الأخطاء التي ترتكب باسم الثورة تطيل أمد الحرب مع الملكيين، وفي مذكراته كتب القاضي/عبدالرحمن الإرياني الذي شغل منصب وزير العدل في أول تشكيل حكومي عقب الثورة: "كان في الإمكان تفادي الحرب الأهلية لو تجنبنا خطأين اثنين، الإعدامات بدون محاكمة، والإجهار بالعداء للسعودية، وإشعارها أن الثورة (اليمنية) ضدها، وإن المصريين جاؤوا ليصفوا حسابهم معها"[94].

إضافة إلى ذلك فإن الثقة التي منحها المصريون لعبدالرحمن البيضاني (1926-2012)، على حساب القيادات الأولى للثورة أثر سلباً على أداء الحكومة والجيش، وفاقم الخلافات في وقت كانت الثورة في أمس الحاجة لتوحيد صفوف الثوار لمواجهة الهجمات المستمرة من أنصار بيت حميد الدين، ومع أن البيضاني تم تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية ونائباً لرئيس الوزراء ووزير الاقتصاد، إلا أنه لم يكتف بذلك، فأضاف لنفسه منصبي نائب القائد العام للجيش - رغم أنه لم يكن عسكري- ووزير الخارجية، وقبلت القيادة اليمنية بذلك على مضض، حرصاً على إرضاء المصريين خاصة أنور السادات مسؤول ملف اليمن لدى القيادة المصرية الذي تربطه بالبيضاني علاقة مصاهرة، ووفقاً لما أورده اللواء عبدالله جزيلان[95]، أحد قيادات الثورة، فقد كان البيضاني يهدد المسؤولين بصنعاء أن المساعدات المصرية لن ترسل إلى اليمن إلا إذا تم تحقيق مطالبه، ما يعني أن رفض مطالبه يقود إلى انتكاس الثورة[96].

ويمكن إيجاز نقاط الخلافات في الصف الجمهوري عقب الثورة فيما يلي:

• إدارة الحرب مع الملكيين والانتقام من أنصار العهد الإمامي.

• تدخل القيادات العسكرية المصرية في شؤون الإدارة اليمنية وفرض أشخاص لا علاقة لهم بالثورة واستبعاد الثوار الحقيقيين عسكريين وسياسيين وعلماء ومثقفين، بسبب معلومات خاطئة لدى القيادة المصرية عن بعض الشخصيات السياسية والعسكرية اليمنية، من ذلك سعي المصريين لاستبعاد محمد محمود الزبيري من مجلس الرئاسة بداية العام 1963 [97].

• الصراعات الشخصية على السلطة والتخلص من المنافسين، بعد أيام قليلة من قيام الثورة، طلب الرئيس عبد الله السلال إبعاد القائد العسكري البارز اللواء حمود الجايفي[98]،

لأنه كان يخشى منافسته على موقعه في رئاسة الدولة وقيادة القوات المسلحة[99]،وبعدها بفترة قصيرة طلب إبعاد القائد اللواء عبدالله جزيلان، وأبرق الرئيس السلال ونائبه البيضاني إلى القاهرة: إننا لا نستطيع العمل في وجود عبد الله جزيلان[100]، وأخذت الثورة الوليدة تهتز تحت مطارق النزاعات الشخصية والمآرب الذاتية، والصراع على المناصب[101]، وكما فعل الرئيس السلال مع الجايفي وجزيلان، فعل نائبه البيضاني مع أحمد محمد نعمان ومحمد علي عثمان (1904-1973)

فتم إبعادهما حسب رغبة البيضاني، الذي كان يسعى- وفقاً للقاضي عبدالرحمن الإرياني- لتزعم القسم الشافعي من اليمن، ويضم محافظات الوسط والجنوب، مقابل القسم الزيدي الشيعي الموجود شمال اليمن، وظن البيضاني أن الجو سيخلو له بعد إزاحة تلك الرموز الاجتماعية والثقافية تحت لافتة "التكليف بمهمة في الخارج"[102]، على الرغم أن من طالهم قرار الإبعاد سواء العسكريين أو المدنيين، كانوا- بشهادة من عرفوهم- على قدر كبير من الإخلاص للثورة والبلد، ولهم تجربة طويلة في السجون ومسيرة العمل الوطني[103]. وبحسب رفاق اللواء الجايفي فإنه رأى أن المصلحة الوطنية تقضي أن يترك صنعاء بعد قيام الثورة مباشرة، "حتى يقطع الطريق على العناصر الانتهازية التي تريد الاصطياد في الماء العكر"، فتحرك خارج صنعاء، لملاحقة العناصر الملكية التي كان يقودها البدر لمهاجمة الثورة[104]. وعندما اعترض القاضي عبد الرحمن الإرياني على قرار الإبعاد، قال له الرئيس السلال: (وافق يا قاضي، وسيأتي اليوم الذي يخرجوني ويخرجوك)[105]،وكشفت هذه العبارة عن إدراك الرئيس السلال للنتيجة الحتمية الناجمة عن متوالية الصراع السياسي الذي لا يتوقف ولا يستثني أحدا، وبالفعل جاء اليوم الذي أُخرج الرئيس السلال من قبل رفاقه من السلطة فيما عُرف بحركة 5 نوفمبر/تشرين 1967، وغدا القاضي عبدالرحمن الإرياني رئيسا للجمهورية، ثم جاءه أيضاً اليوم الذي أخرجه رفاقه من السلطة والبلاد معاً في حركة 13 يونيو/حزيران 1974.

سلطة الشمال تحارب "اليسار"

وفيما كانت المعارضة تضم شيوخ القبائل وقيادات بعثية، فقد كانت حركة القوميين العرب تناصر الرئيس السلال وتؤيد الوجود المصري بدون تحفظ، وكانت تقوم بالمظاهرات المؤيدة في صنعاء وتعز وعدن، وأخذ الخلاف بين الرئيس عبدالناصر من جهة، والبعث في سوريا والعراق من جهة أخرى، يلقي بظلاله على الأوضاع في اليمن، كما نشب خلاف آخر بين الرئيس عبدالناصر وحركة القوميين العرب بسبب الأوضاع في جنوب اليمن، فقد كانت الحركة تدعم موقف فرعها الممثل بـ"الجبهة القومية"، فيما كانت الأجهزة المصرية تدعم "جبهة التحرير"[106]، ومع اتساع رقعة المعارضة للرئيس السلال استدعته القيادة المصرية إلى القاهرة،

وتم تشكيل حكومة جديدة تضم عددا من معارضيه الذين فوجئوا بعودته سريعا إلى صنعاء، الأمر الذي دفع أعضاء الحكومة للسفر إلى القاهرة لمقابلة الرئيس عبدالناصر، فصدرت الأوامر باعتقالهم جميعا[107]، واستمر الاعتقال نحو عام كامل.

> "مع اتساع رقعة المعارضة للرئيس السلال استدعى الرئيس المصري عبد الناصر الحكومة الجديدة لمقابلته واعتقل أعضائها لعام كامل"

وبعد عودة المعتقلين إلى اليمن، أخذوا يعدون للإطاحة بالرئيس السلال، خاصة أن عودتهم جاءت بعد نكسة حزيران/ يونيو 1967، التي أثرت سلبا على مصر والوجود المصري في اليمن، وعندما كان الرئيس السلال في زيارة رسمية للعراق والاتحاد السوفيتي نجح خصومه في تنفيذ الانقلاب الأبيض عليه، وإزاحته من السلطة بشكل نهائي في الخامس من نوفمبر/ تشرين ثان 1967، فيما عرف باسم "حركة 5 نوفمبر"، التي اعتبرها المؤيدون تصحيحا للثورة يخلق التماسك في الصف الجمهوري، بينما رأى المعارضون وأغلبهم ينتمون للتيار اليساري أنها "انتزعت السلطة من القوى الحديثة لصالح القوى التقليدية"[108].

وإزاء هذا الانقسام الجديد في الصف الثوري الجمهوري شنت قوات الملكيين هجوما عنيفا على العاصمة صنعاء، بداية ديسمبر من العام نفسه محاولة الاستفادة من تراجع الدعم المصري للثورة عقب نكسة حزيران،وقطع الملكيون معظم الطرق المؤدية من وإلى صنعاء وباشرت القصف المدفعي من المرتفعات القريبة، واستمر الحصار نحو سبعين يوما، وانتهى بانتصار الجمهورية بعدما تماسكت مكوناتها وتناست خلافاتها، لكنها ما لبثت أن استعادت الخصومة بعد انتهاء الهجوم الملكي، وظهرت جولة دموية من الصراع العنيف بين طرفين جمهوريين فيما عرف حينها بـ"أحداث أغسطس 1968"، الطرف الأول فيها بقيادة الفريق/حسن العمري[109]، القائد العام للقوات المسلحة، أما الطرف الثاني فيضم عددا من القيادات العسكرية (اليسارية) التي برز دورها في قيادة الوحدات العسكرية خلال فترة الحصار الملكي، وأبرزهم عبدالرقيب عبدالوهاب[110].

رئيس هيئة الأركان، تركز الخلاف حول صلاحيات رئاسة الأركان التي أثيرت مع وصول دفعة جديدة من الأسلحة إلى ميناء الحديدة، وبدأت المواجهات في 23 أغسطس/ آب 1968، عندما احتجزت قيادة مدرسة الصاعقة عددا من الوزراء والسفراء الذين يقومون بجهود الوساطة بين الطرفين[111]، واستمرت المعركة التي استخدم فيها الطرفان الدبابات والمدفعية يومين، قبل أن تحسمها قيادة القوات المسلحة لصالحها، ونتيجة لذلك قررت الحكومة ترحيل الضباط الذين يحتلون مراكز أساسية في الوحدات العسكرية التي اشتركت في المعركة إلى الجزائر، بعد اعتقال عدد منهم وهروب آخرين إلى عدن وبعض المناطق الريفية[112].

وتكمن أسباب المواجهات الدامية في الصراع على السلطة باعتباره أحد أبرز دوافع الصراع عامة، فضلا عن وجود خلفية سياسية وفكرية تدعم الصراع، وهي متصلة بالصراع السياسي بين البعث وشيوخ القبائل والتيار الإسلامي من جهة، والتيار اليساري (الماركسيين والناصريين) من جهة ثانية، بالإضافة إلى تلك العوامل، بدأت قضية التعامل مع الملكيين تدخل على خط الصراع نفسه، فبينما كان الطرف المسيطر على السلطة يرى ضرورة التفاهم والمصالحة مع بقايا الملكيين المهزومين، والوصول إلى حل سلمي يستثني بيت حميد الدين، كان الطرف الآخر يرفض ذلك ويعتبره عملا معاديا للثورة والنظام الجمهوري[113].

> "كان هناك صراعا سياسيا بين تحالف البعث وشيوخ القبائل والتيار الإسلامي من جهة وبين التيار اليساري (الماركسيين والناصريين) من جهة ثانية وحسم لصالح الأخير غير أنه سرعان ما ظهر تياران متصارعان داخل الجبهة الحاكمة أحدهما يتبع الخط الشيوعي الصيني والآخر يتبع الخط الشيوعي السوفيتي"

سلطة الجنوب تقضي على "اليمين"

في جنوب اليمن نشبت الخلافات سريعا داخل الجبهة القومية التي تسلمت مقاليد الحكم، وعقدت مؤتمرها الرابع بداية العام 1968، في ظل خلافات أيديولوجية بين التيارين الرئيسيين، التيار الثوري الديمقراطي (اليساري)، بقيادة علي صالح عباد (مقبل)، وعبدالله الخامري، وعبدالفتاح إسماعيل[114]، والتيار الوطني، بقيادة قحطان الشعبي ومحمد علي هيثم[115]، ومع أن المؤتمر كشف عن سيطرة التيار اليساري، و"خرج بقرارات أكدت انتصاره بإعلان المؤتمر إيمانه بالاشتراكية العلمية، وتبنيه الأسلوب المعتمد في الدول الشيوعية، بوضع القوات المسلحة تحت إشراف الحزب"[116]، إلا أن التيار الآخر بقيادة رئيس الجمهورية قحطان الشعبي، ورئيس الحكومة فيصل عبداللطيف الشعبي، وقائد الجيش الاتحادي العميد/ حسين عشال، أبدى اعتراضه على تلك الخطوات، فيما ظل التيار اليساري يطالب بـ" البدء في سلسلة تطهيرات جذرية تبدأ بالجيش والبوليس، وأجهزة الدولة الإدارية.."[117]، وذلك "بهدف استبعاد العناصر غير المؤيدة للاتجاه العام للجبهة القومية"[118].

وقد انفجر الصراع المسلح بين الفريقين في مايو/ايار 1968، وانتهى بسيطرة قحطان الشعبي، لكن اليساريين لم يستسلموا، وظلوا يعززون مواقعهم داخل الجبهة ومؤسسات الدولة، خاصة أن غالبية القيادة العامة للجبهة هم من الجناح اليساري[119]، حتى كانت مواجهات يونيو/حزيران 1969 التي انتهت لصالحهم فباشروا الانتقام من خصومهم، وحل مجلس رئاسة محل الرئيس قحطان الشعبي الذي وضع تحت الإقامة الجبرية حتى توفي عام 1981 [120].

حسم التيار اليساري الصراع لصالحه في تلك المعركة التي أطلق عليها (حركة 22 يونيو التصحيحية)، وأصبح يحكم منفردا، غير أنه سرعان ما ظهر تياران متصارعان داخل الجبهة الحاكمة، الأول بقيادة رئيس الجمهورية سالم ربيع علي (سالمين)[121]، ويتبع الخط الشيوعي الماوي- الصيني، والتيار الآخر يقوده أمين عام الجبهة القومية عبدالفتاح إسماعيل، ويوالي الاتجاه الشيوعي السوفيتي، وبدأ كل منهما خوض معركة داخلية لكسب مراكز القوة، سواء على صعيد التنظيمات في المحافظات أو على صعيد المنظمات التابعة للجبهة القومية مثل الطلاب، الشباب، النساء، النقابات.. وكذلك في الجيش والأمن[122].

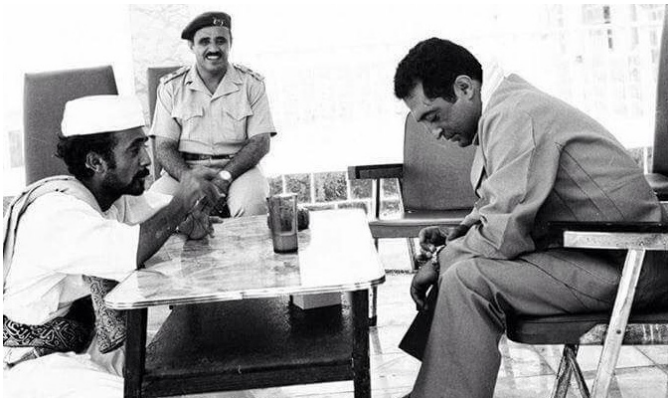

خلافات وانقلابات

بدأت الخلافات في الشمال بين الرئيس عبد الرحمن الإرياني وحلفائه من الشيوخ والعسكريين مطلع السبعينيات، خاصة بعدما ظهرت قوى وأحزاب يسارية هناك بدعم من نظام الحكم في الجنوب، ورأى معارضو الرئيس الإرياني في ضعف الدولة وانتشار الفوضى مبررا للتغيير، وهو ما توافق عليه قادة الجيش أمثال العقيد/إبراهيم الحمدي[123] نائب القائد العام، والعقيد علي أبو لحوم وشيوخ قبليون من ذوي النفوذ السياسي والاجتماعي، وعلى رأسهم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر[124] شيخ قبيلة حاشد، ورئيس مجلس الشورى، والشيخ سنان أبو لحوم[125]، أحد ابرز شيوخ قبيلة بكيل، إضافة إلى الشيخ/ مجاهد ابو شوارب[126] الذي يجمع بين النفوذ القبلي باعتباره أحد أبرز شيوخ قبيلة حاشد، والنفوذ العسكري بصفته عميدا في الجيش[127].

قدم الرئيس عبدالرحمن الإرياني استقالته إلى رئيس مجلس الشورى الشيخ الأحمر الذي أحالها مرفقة باستقالته إلى القوات المسلحة في يونيو/حزيران 1974، وتولى السلطة مجلس عسكري يسمّى (مجلس القيادة) مكون من سبعة أعضاء برئاسة العقيد إبراهيم الحمدي[128]. غير أن التحالف الذي جمع الحمدي وعددا من شيوخ القبائل وسياسيين وعسكريين، لم يستمر طويلا، شأنه في ذلك شأن كثير من التحالفات السياسية التي سرعان ما ينفرط عقدها، ولم تمض ثلاثة أشهر حتى بدأ الخلاف بين الرئيس الحمدي ورئيس الوزراء محسن العيني[129].

وبعد فترة وجيزة اختلف الحمدي مع الشيخين سنان أبو لحوم، ومجاهد أبو شوارب، بالإضافة إلى قيادات عسكرية من بيت أبو لحوم، وتزامن ذلك مع تصريحات سعودية تتهم العيني وبعض وزراء حكومته بـ"العمل على الإساءة للعلاقات بين البلدين"[130]، وظهر مجلس القيادة، منقسما بين فريقين: الأول يضم الرئيس الحمدي ونائبه أحمد الغشمي[131]، وعبدالله عبد العالم، ويضم الثاني رئيس الحكومة ومجاهد أبو شوارب، ويحيى المتوكل، ودرهم أبو لحوم. وقد كسب الحمدي إلى جانبه عدداً من الشيوخ والقيادات العسكرية، إضافة إلى حصوله على الدعم السعودي، ومع تصاعد الخلافات أقال الحمدي محسن العيني وعدداً من الوزراء وبعض قيادات الجيش والأمن بداية العام 1975، وفي أكتوبر/تشرين 1975،

نشب الخلاف بين الرئيس الحمدي والشيخ الأحمر، إثر قيام الحمدي بـ"حل مجلس الشورى"[132]، واستمرت الخلافات خلال العامين 1976، و1977، بيد أن الحمدي نجح في تقوية العلاقات مع النظام الحاكم في عدن، مع ما أحدثه من آثار إيجابية في التنمية المحلية وقيامه بتصحيح مالي وإداري في مؤسسات الدولة، وإشراك المجتمع في الإدارة المحلية عبر تجربة "المجالس التعاونية". وفي أكتوبر/تشرين 1977، عندما كان الرئيس الحمدي يستعد لزيارة عدن للتفاهم مع قيادة الجنوب حول الوحدة، دبر نائبه أحمد الغشمي وعدد من ضباط الجيش عملية انقلابية قبل يوم من السفر إلى عدن،

حيث دعاه الغشمي لحفلة غداء في منزله، وقُتل هناك مع شقيقه عبدالله الحمدي قائد قوات العمالقة، وقالت إذاعة صنعاء، على لسان (مجلس القيادة)، إن "أيادٍ آثمة اعتدت على حياة الرئيس الحمدي وأخيه"[133]، وأوقع الحادث زلزالا سياسيا هز اليمن كله شمالاً وجنوباً. وتولى السلطة المقدم أحمد الغشمي الذي لم يستمر سوى ثمانية أشهر حتى اغتيل في 24 يونيو/ حزيران 1978، بانفجار حقيبة ملغومة حملها إليه مبعوث النظام الحاكم في عدن، وقامت ضجة في جامعة الدول العربية التي أدانت ما حصل، وحملت نظام الجنوب بقيادة سالمين رئيس الدولة وعبدالفتاح إسماعيل زعيم الحزب الحاكم مسؤولية اغتيال الغشمي.

وبلغت الخلافات بين فريقي الحكم في عدن ذروتها عقب اغتيال الغشمي، وهي الحادثة التي استغلها خصوم الرئيس سالمين لإزاحته نهائيا، حيث نشبت مواجهات عنيفة في 26 يونيو 1978 واستمرت يومين انتهت بمقتل سالمين وعدد من أنصاره، ليتولى السلطة عبدالفتاح إسماعيل، بينما تولى السلطة في الشمال خلفا للغشمي المقدم علي عبدالله صالح، وهو أحد أبرز قيادات الجيش المناوئين للتيار اليساري. بدأ صالح عهده بمواجهات عسكرية مفتوحة مع قوى اليسار المسيطرة على عدد من المناطق الحدودية بدعم من حكام عدن، وتعاون معها أنصار الرئيس السابق إبراهيم الحمدي، وكان لهم وجود فاعل في بعض وحدات الجيش، وعدد من المناطق شمال اليمن، لكنهم فشلوا في محاولتهم الانقلابية على صالح في بداية حكمه، وعاد التوتر والتصعيد بين نظامي عدن وصنعاء، بعد اطمئنان الجنوب إلى أن الوضع بات لصالحه في مواجهة الشمال المنقسم بين قوى وتيارات عديدة، ونشبت حرب فبراير/شباط 1979، التي شنها اليساريون ضد نظام صنعاء تحت لافتة (الجبهة الوطنية) وبدعم من جيش الجنوب، وسيطروا على مناطق عدة في الشمال، وحدث تدخل إقليمي ودولي مساند لنظام صنعاء، من الدول العربية ودول كبرى، واتخذت جامعة الدول العربية قرارا بوقف إطلاق النار بشكل فوري، وكان للسعودية والعراق وسوريا دور في ذلك القرار، وبطلب من السعودية أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة ومعدات عسكرية لنظام الحكم في الشمال، للحيلولة دون سقوطه، كما أن قيادة الاتحاد السوفيتي التي تقود المعسكر الشرقي، وجهت إنذارا لنظام عدن بضرورة وقف إطلاق النار، مؤكدة عدم رغبة السوفيت في إسقاط نظام صنعاء[134].

وعلى الفور أوقف السوفيت تزويد جيش الجنوب بالسلاح، وكان لذلك تأثيره على مجرى الحرب لأن الاتحاد السوفيتي كان المصدر الوحيد لتسليح الجنوب، وأدى ذلك إلى نفاد الذخائر وخاصة قذائف المدفعية والطيران التي فرغت منها مخازن الجيش، ولم يكن هناك مصدر لتعويض ما نفد لأن موقف الاتحاد السوفيتي كان مؤثرا على الدول الأخرى في المعسكر الشرقي، حيث التزمت الصين وكوبا وألمانيا الشرقية بالموقف السوفيتي، وعند ذلك أعلن الجنوب استعداده لوقف إطلاق النار، واتصلت جامعة الدول العربية بالطرفين وتم الاتفاق بينهما على عقد محادثات في دولة الكويت، وهي المحادثات التي نجم عنها اتفاق الكويت الذي تضمن إقامة الوحدة اليمنية، ودعم اجراء مصالحة بين نظام صنعاء وقوى اليسار الممثلة في الجبهة الوطنية وإنهاء الأعمال المسلحة.

وتأثرت العلاقات بين شطري اليمن في ظل التنافس الدولي والحرب الباردة، إذ اتجه النظام الحاكم في الجنوب نحو المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، متبنيا فلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستنداً في ذلك على دعمه العقائدي، مقابل حصول السوفيت على تسهيلات بحرية وبرية وجوية بموجب معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعها الطرفان في العام 1979، وحضي الجنوب بموجبها على الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من قبل دول الكتلة الاشتراكية، في حين اتجه النظام السياسي في الشمال نحو المعسكر الغربي، مع الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الاتحاد السوفيتي، وقامت السعودية بدور الوسيط في علاقة الشمال بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، إذ حصل من خلالها على الدعم العسكري الأمريكي أثناء الصراع المسلح مع الجنوب في العام نفسه[135].

وظهر في تلك الجولة من الصراع بين النظامين اليمنيين أن الموقف الخارجي العربي والدولي كان قويا وحاسما في رفضه استمرار الحرب بين الطرفين أو إسقاط أي منهما، ولم يكن مستغرباً وقوف الدول العربية وأمريكا إلى جانب نظام صنعاء باعتباره حليفاً لها في مواجهة المعسكر الشرقي (الاشتراكي)، الذي يمثله نظام عدن، لكن المثير أن يتخذ السوفيت موقفاً حازماً ضد حلفائهم في الجنوب اليمني، ويرجع ذلك -حسب القيادي في الحزب الاشتراكي الحاكم في عدن، جار الله عمر (1942-2002)، إلى أن ثمة تفاهم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية على ضمان استمرار الأوضاع القائمة في اليمن كما كانت عليه[136]. بيد أن مماطلة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن صفقة الأسلحة التي مولتها السعودية في تلك الحرب، دفعت حكومة صنعاء للتوجه إلى الاتحاد السوفيتي،

> "اتجه نظام الجنوب نحو معسكر السوفيت واتجه نظام الشمال نحو المعسكر الغربي وقامت االسعودية بدور الوسيط في التقرب من أمريكا لكن مماطلة واشنطن في تسليم صفقة أسلحة مولتها الرياض جعل صنعاء تتجه للتسلح من موسكو في حربها مع عدن"

طلبا لدعمها بالأسلحة والمعدات العسكرية، وهو ما استجاب له السوفيت، ووجدوا في ذلك فرصتهم لاستعادة مواقعهم السابقة في اليمن الشمالي، وتجددت العلاقات العسكرية بين صنعاء وموسكو، وأرسل السوفيت كميات كبيرة من الأسلحة شملت قاصفات سوخوي المتطورة وقتها، ومقاتلات MiG21، ومروحيات ودبابات T55، وصواريخ أرض- جو[137].

حين بدا لنظام الحكم في عدن أنه حسم - ولو بشكل مؤقت، صراعه مع نظام صنعاء، تبلور تيار واسع داخل قيادة الحزب والدولة ينتقد أداء الرئيس/ عبدالفتاح إسماعيل، مقابل احتفاظه بنفوذ وتأييد داخلي وخارجي، غير أن موجة النقد كانت أقوى، فقرر تقديم استقالته في أبريل/نيسان 1980، بناء على رغبة معارضيه، وحرصاً منه على إغلاق باب جديد في الصراع على السلطة، وخلفه في تولي الحكم علي ناصر محمد[138] السياسي والعسكري الذي دفعت به الأحداث سريعا إلى الواجهة منذ بداية السبعينيات، وفي بداية حكمه نجح في استقطاب حلفاء أقوياء إلى جانبه يحتلون مواقع مهمة في الجيش والأمن والحزب الحاكم (تغير اسم الجبهة القومية إلى الحزب الطليعي، ثم الحزب الاشتراكي اليمني)، لكنه لم يعدم - في المقابل خصوماً أقوياء أيضا، يقودهم نائبه العميد/ علي عنتر[139]، أحد قيادات ثورة أكتوبر 1963 وصاحب التأثير القوي في الجيش والحزب،وتركزت نقاط الخلاف حول إدارة الصلاحيات والسلطة، وانعدام الثقة بين الطرفين، كما أن الاختلاف الأيديولوجي حضر من خلال معارضة خصوم علي ناصر لسياسة الانفتاح التي تبناها تجاه الشمال وتجاه دول الخليج العربي، ورأوا أن ذلك يفتح المجال أمام عودة ما يطلقون عليها البرجوازية الأمر الذي يؤثر من وجهة نظرهم على (الطهارة الثورية)[140].

وظل الفريقان يعملان على الاستقطاب الذي بدا في الغالب مرتبطا بعوامل ودوافع جغرافية مناطقية أكثر منها سياسية فكرية، حتى انفجر كل ذلك في حرب دامية اشتعلت في يناير/كانون ثاني 1986، وانتهت لصالح فريق عنتر وحلفائه الذين تولوا الحكم حتى تمت الوحدة بين الجنوب والشمال في مايو/أيار من العام 1990.

والخلاصة أن ثمة حالة صراع سياسي ومغالبة طبعت الحياة السياسية في اليمن شمالا وجنوبا بين الشركاء والفرقاء على حدٍ سواء، وثمة استقطابات وتجاذبات داخلية وخارجية (إقليمية ودولية) فرضتها ظروف المرحلة من توازنات ومعادلات إقليمية مطلوبة كانت تحملها استحقاقات الحرب الباردة[141]، ولاشك أن الصراع في هذه الفترة بين قيام الثورة وإعلان الوحدة، تأثر بشكل أو بآخر بالمتغيرات الإقليمية والدولية، إذ بدا في الكثير من الأحيان،ولا سيما في السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وكأنه امتداد مباشر وطبيعي للصراع الدائر في قمة النظام الدولي، وما ينطوي عليه من استقطابات إقليمية[142].

المبحث الثالث

صراعات على هامش الوحدة الوطنية

بين التشطير والوحدة

احتلت قضية الوحدة اليمنية صدارة القضايا الوطنية، وارتبطت لدى القوي السياسية المعارضة للاستعمار والإمامة، بالنضال الوطني والعمل الثوري شمالاً ضد الحكم الإمامي، وجنوباً ضد الاستعمار الأجنبي.

وظلت القوى اليمنية ترفض واقع التجزئة والتشطير الذي فرضه الاستعمار البريطاني ليضمن سيطرته على الجزء المحتل في الجنوب، ووافق عليه نظام الإمامة عجزاً وضعفاً وحرصاً على السلطة، حتى لو كانت منقوصة.

وطوال النصف الثاني من القرن العشرين كان الموقف من وحدة اليمن معيار وطنية ونزاهة وانتماء كل قوة سياسية تظهر على الساحة شمالاً وجنوباً، وتلاشت واضمحلت كل القوى والتنظيمات التي لم تتبنّ الوحدة أو وقفت ضدها[143].

ولقد حاول الاستعمار جاهدا ترسيخ التجزئة بكل ما أوتي من قوة وإمكانات، وتماهت معه بعض القوى الطامعة في الحصول على سلطات رمزية وامتيازات مادية، بيد أن صعود قوى الثورة وحركات التحرر الوطني محلياً وعربياً بأفكارها القومية الوحدوية ونزعتها الوطنية الثورية ضد الاستعمار الأجنبي وسياسته التي تقوم على قاعدة (فرّق تسُدْ)، ومع انطلاق الثورة اليمنية شمالاً عام 1962 وجنوباً 1963، كانت الوحدة حاضرة بقوة لدى غالبية القوى والمكونات ، غير أن نشوب الصراعات الداخلية بعد الثورة مباشرة

والتناقض الأيديولوجي بين القوى الثورية الحاكمة فرضا تحديات جديدة، تراجع معها العمل لأجل تحقيق الوحدة اليمنية، بيد أنها لم تغب طويلاً عن أجندة الحكام والقوى السياسية، فسرعان ما حضرت مطلع السبعينيات عقب مواجهة عسكرية نشبت على الحدود بين شطري اليمن، انتهت بانتصار جزئي للجنوب، وتدخلت دول عربية في العمل على جمع الشمال والجنوب، فكانت مفاوضات القاهرة وطرابلس-ليبيا، التي أسفر عنها الاتفاق على الهدنة وإقامة الوحدة مستقبلاً، وكان الجنوب أكثر إلحاحا في طرح القضية، حيث كانت الجبهة القومية التي تحكم الجنوب تدعو إلى الوحدة، لكن بشرط سيطرة الجبهة وحلفائها اليساريين في الشمال، وإخراج من تسميهم (الرجعيين وأتباع العهد البائد)[144]،

كما أن "الوحدة حينها أعطيت مضموناً أيديولوجياً محدداً جعل من تحقيقها على أسس وطنية مجردة أمراً يكاد يكون مستحيلاً. فقد آثر الثوريون في الجنوب وفي الشمال أن لا يحققوا الوحدة ما لم تُصبغ بلونهم"[145]، وكان حكام صنعاء يدعون إلى الوحدة أيضا، مع تحفظ بعض رموز التيارين الإسلامي والقبلي على الاتفاق مع حكام الجنوب، وهو التحفظ الذي أنهاه الرئيس عبدالرحمن الإرياني، عقب التوقيع على اتفاق القاهرة بقوله لكبار مسؤولي الدولة في صنعاء: الوحدة اليمنية هدف تاريخي ولا يمكن رفضه، أما الاتفاقيات فيمكن تعديلها في أي وقت"[146].

وفي عقد السبعينيات استمر الصراع السياسي- والعسكري، بين نظامي الحكم في الشمال والجنوب حيناً، وبين الأجنحة والفرقاء داخل النظام الواحد أحياناً أخرى، بينما تواصلت اللقاءات الثنائية بين الطرفين الحاكمين وعقدت الاتفاقيات بشأن تحقيق الوحدة، ومن أبرز تلك الاتفاقيات:

- اتفاقية القاهرة أكتوبر/تشرين أول 1972.
- بيان طرابلس، نوفمبر/تشرين ثان 1972.
- لقاء الجزائر، سبتمبر/أيلول 1973.
- لقاء تعز- الحديدة، نوفمبر/تشرين 1973.
- لقاء قعطبة، فبراير/شباط 1977.
- بيان الكويت، مارس/آذار 1979.

وكان التوافق يتم على أن "تذوب الشخصية الدولية لكل من الدولتين في كيان دولي واحد، وقيام دولة يمنية واحدة"، كما نصت على ذلك اتفاقية القاهرة[147]، ومع ذلك استمر كل طرف يعمل على تطبيق الوحدة وفق رؤيته الخاصة، وبدأ كل طرف يدعم حرب العصابات ضد الطرف الآخر، فقد دعم الشمال الجنوبيين الذين خسروا المواجهات مع الجبهة القومية في وقت سابق، ليقوموا بشن حرب عصابات داخل المناطق الجنوبية استطاع النظام القضاء عليها سريعاً، وكذلك دعم الجنوب عناصر اليسار الشماليين لشن حرب عصابات ماثلة في المحافظات الشمالية، وكان الشمال أكثر تضرراً من هذا الصراع، لأن اليساريين المدعومين من حكام الجنوب كانوا أكثر خبرة وتنظيما ، بينما كانت مؤسسات الدولة في الشمال وفي مقدمتها الجيش تعاني الضعف والاختراق من تيارات معارضة أبرزها تيار اليسار نفسه

وظهرت الأحزاب اليسارية في الشمال أكثر تنظيما في العام 1976 عندما شكلت في عدن (الجبهة الوطنية الديمقراطية)، بهدف إسقاط نظام الشمال وتحقيق الوحدة اليمنية[147].

وفي الثمانينيات تواصلت اللقاءات بين القيادتين بعدما تم الاتفاق على إيقاف دعم الأعمال المعادية من الطرفين داخل كل شطر، وشهد الشمال بعض الاستقرار فيما استمرت الصراعات داخل أجنحة الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب، حتى كانت اتفاقية 30 نوفمبر عام 1989، وتلاها التوقيع النهائي على الوحدة بصيغتها الأخيرة التي أعلنت في 22 مايو/ايار 1990، بذوبان الشخصية الدولية لكل من الدولتين، وقيام الجمهورية اليمنية، وبمقتضى الإعلان تشكل مجلس رئاسة من خمسة أعضاء، واختير علي عبدالله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة وعلي سالم البيض نائبا للرئيس.

أزمة الوحدة وعودة الصراع

لم تكد الفترة الانتقالية المتفق عليها والمحددة بعامين ونصف تنتهي، حتى بدأت الخلافات تدبّ بين طرفي اتفاق الوحدة، وأخذا يتبادلان الاتهامات في تنفيذ بنود الاتفاق التي تلكأ الطرفان كثيرا في تطبيقها خلال الفترة الزمنية المحددة، ولم تندمج المؤسستان السياسيتان للدولتين السابقتين، على الرغم أنه تم تشكيل البنى اللازمة لنظام حكم اندماجي، الدستور والبرلمان والانتخابات والمؤسسات البيروقراطية، وفتح المجال لحرية التعبير السياسي فتأسست الأحزاب والاتحادات وعقدت المؤتمرات وازدهرت الصحافة، وبدا أن كلا من مركزي النفوذ السلطويين يفتقر إلى حسن النية والثقة بالآخر[148]، ولذلك تفاقمت الخلافات بين الطرفين بعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أبريل/نيسان 1993، ذلك أنها أفرزت واقعاً جديداً بعد دخول حزب التجمع اليمني للإصلاح في التشكيل الحكومي إلى جانب الحزبين الحاكمين (المؤتمر والاشتراكي)، بعد ما حصل على (63 مقعد)، بينما حصل المؤتمر الشعبي على 122 مقعد من أصل 301، وتولى المواقع التالية: رئيس مجلس الرئاسة، عضو مجلس الرئاسة، نائب أول لرئيس مجلس الوزراء، ونائب رئيس مجلس النواب، بالإضافة إلى 14 حقيبة وزارية، وحصل الاشتراكي على (56 مقعد)، وصار من نصيبه: نائب وعضو في مجلس الرئاسة، إضافة إلى رئيس الوزراء ونائب له ونائب آخر لرئيس البرلمان، و7 حقائب وزارية، أما الإصلاح فكان من نصيبه عضو في مجلس الرئاسة، ورئيس مجلس النواب ونائب لرئيس الوزراء و5 حقائب وزارية، ورأى بعض المراقبين في "تشكيل الائتلاف الثلاثي الحاكم انتكاسة للتجربة الديمقراطية، حيث انتقل الأقوياء معاً إلى الحكومة والرئاسة"[149].

ولم تعدم الأطراف السياسية المبررات في تبني كل طرف ما يؤيد وجهة نظره ورؤيته، مما صعد في الخطابات الإعلامية بين الاشتراكي والمؤتمر بينما ظل الإصلاح يمسك العصا من الوسط في بداية الأزمة، ويتطلع لإنجاز ما أخفق فيه خلال الفترة الانتقالية، وهو إجراء التعديلات الدستورية التي من أجلها قاد أولى معاركه السياسية والجماهيرية بعد إعلان الوحدة والتعددية السياسية وما عرف حينها بـ(معركة الدستور)، حين نظم المسيرات الشعبية في صنعاء وغيرها معلنا رفض المادة الثالثة التي كانت تنص على أن "الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع"، ساعياً لجعل الشريعة المصدر الوحيد وليس الرئيسي، بيد أن تصاعد الأزمة أجّل كل ذلك، لتأتي رحلة البيض الطويلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (يونيو/حزيران-أغسطس/آب 1993)، وعودته المفاجئة إلى عدن، عبر باريس- عمان، وقالت الرئاسة حينها إن ذلك تم دون علمها أو التنسيق معها[150]. وكانت أحزاب الائتلاف الثلاثي الحاكم قد اتفقت- أثناء غياب البيض في الولايات المتحدة- على صيغة للتعديلات الدستورية بما فيها تعديلات مقدمة من الحزب الاشتراكي، وقّعها الرجل الثاني في الحزب، سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، وهو ما أثار غضب البيض ليعلن رفضه كل ما تم الاتفاق عليه، معلناً أن الحزب الاشتراكي له 18 مطلب يجب تنفيذها لكي يعود إلى صنعاء وتنتهي الأزمة[151].

تضمنت المطالبة بالإصلاح المالي والإداري، ودمج القوات المسلحة، ومحاكمة مرتكبي أعمال العنف والاغتيالات السياسية، والتقيد بالموازنة العامة للدولة وعدم تجاوزها أو الخروج عليها، وإخضاع البنك المركزي ووزارة المالية لقرارات مجلس الوزراء وحده، وعدم التدخل في هيئات ومؤسسات الدولة، وتصحيح أوضاع النيابة العامة والقضاء وضمان استقلالهما، وإنشاء مجلس استشاري يتولى الإشراف على القضاء والإعلام والخدمة المدنية، وإجراء تغيير إداري وإنشاء حكم محلي بصلاحيات مالية وإدارية، وعلى الرغم أن المطالب تهدف- من وجهة نظر مراقبين- إلى "تجريد صالح من معظم أدواته، وكف يده عن الصرف من الموازنة العامة، التي يصل الصرف منها في بعض السنوات إلى الثلث"[152]،

إلا أنه أعلن الموافقة عليها،وبدأ كل من المؤتمر والاشتراكي يضع شروط ومطالب جديدة أخرى، بعدما حظيت المطالب الـ18 بقبول والتفاف شعبي، وفي أكتوبر/تشرين 1993 شكل مجلس النواب لجنة برلمانية لمواجهة الأزمة، وبعد لقائها بالبيض في عدن عاد الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس النواب، ليعلن أمام البرلمان أن التعديلات الدستورية وصلت إلى طريق مسدود، وأن الدخول في انتخابات رئاسية بات حتميا[153].

وقادت الأزمة السياسية إلى سلسلة لقاءات واتفاقيات شملت الأحزاب والقوى السياسية اليمنية كلها، وتمخض عنها تشكيل لجنة حوار القوى السياسية، "بهدف نزع فتيل الأزمة وتجنيب البلاد تبعاتها، وبعد لقاءات عدة عقدتها اللجنة في صنعاء وعدن، أنجزت وثيقة لحل الأزمة ومعالجة أسبابها"[154]، عُرفت بـ "وثيقة العهد والاتفاق"، وتم التوقيع عليها من قبل الأطراف السياسية اليمنية في حفل أقيم بالعاصمة الأردنية عمّان، في فبراير/شباط 1994، برعاية العاهل الأردني الملك الحسين بن طلال، وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية[155].

على الرغم من كل ما فعلته القوى السياسية وبدعم من دول عربية وأجنبية لإنهاء الأزمة السياسية في اليمن، إلا أن أصوات الحرب أقوى من كل جهود السلام، وبدا حينها أن كل طرف من طرفي اتفاق الوحدة، كان يعدّ نفسه للمواجهة الحاسمة من خلال استعداد الألوية والوحدات العسكرية، وكان الطرفان يعدان استراتيجية تراجع وخطط للطوارئ تحسباً لنزاع محتمل، وسعى كل طرف إلى تعزيز قدراته العسكرية، بعدما أسهم كل منهما في إعاقة توحيد القوات المسلحة، وسعى كل طرف لتأمين دعم خارجي له، وبدا أن "كلا الطرفين كانت له مصلحة ضمنية في إعاقة تطوير القوى السياسية المستقلة، وفي إفساد محاولات المجتمع المدني الناشئ الرامية إلى الدخول في السياسة بطريقة جدية"[156].

ويستنتج مايكل هدسون أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جورج تاون أن بروز لاعب جديد، التجمع اليمني للإصلاح، هو الذي عجّل في إشعال فتيل النزاع بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني[157]. واندلعت الحرب الشاملة بداية شهر مايو/ايار 1994، بين جيشي الدولتين السابقتين، واستطاع الرئيس صالح أن يستقطب إلى جانبه كثيراً من القوى السياسية والعسكرية والمكونات الاجتماعية الجنوبية التي كانت متضررة من صراعات الفترة الماضية، وأهم تلك القوى كان فريق الرئيس الجنوبي السابق/ علي ناصر محمد الذي خسر آخر جولة من جولات الصراع المسلح في الجنوب قبل الوحدة، واستوعبهم صالح ضمن مؤسسة الجيش والأمن، خاصة أن البيض أبدى موقفا متشددا إزاءهم، واشترط للتوقيع على اتفاقية الوحدة في العام 1990، مغادرتهم اليمن[158]

وقد أثارت تلك الاشتراطات أنصار علي ناصر ضد البيض والحزب بشكل عام، وباستثناء ناصر الذي غادر البلاد، ومحمد علي أحمد الذي تصالح مع البيض لاحقاً، فقد كان موقفهم مساندا لصالح في الحرب، وكان أغلبهم قادة محاور وجبهات ووحدات عسكرية، وأبرز حلفاء صالح الجدد القائد العسكري عبدربه منصور هادي[159]، الذي نجح أثناء الأزمة السياسية، ومعه عدد من القادة العسكريين في استمالة قيادات جنوبية موالية للحزب الاشتراكي إلى صف الرئيس صالح، وبعضهم كانوا قادة كتائب ووحدات عسكرية موجودة في صنعاء وذمار وإب وأبين، ما جعل الأخيرة تبدو قبل الحرب خارجة عن سيطرة الحزب الاشتراكي، بعد انحياز أغلب قياداتها السياسية والاجتماعية إلى صف صالح، وبالإضافة إلى ذلك تمكن صالح من التأثير في المواقف الدولية فكانت في الغالب مؤازرة له.

بعدما قدم نفسه ممثلا عن الشرعية الدستورية لدولة الوحدة التي صارت الشخصية الدولية المعترف بها منذ إعلانها في العام 1990، وزاد إعلان النائب البيض انفصال الجنوب بعد نحو عشرين يوما من اندلاع الحرب في تأكيد اتهامات خصومه، خاصة أن الإعلان جاء في الوقت الذي كان صالح قد أعلن الموافقة على وقف إطلاق النار، استجابة لدعوة تقدم بها الملك السعودي فهد بن عبدالعزيز، ما جعل صالح يستأنف القتال لأنه وجد مبررا قويا على عدم جدوى وقف إطلاق النار[160]، وفي غضون شهرين انتهت الحرب بانتصار صالح وحلفائه. وترتب على الحرب تغيير قواعد التحالف السياسي، اذ أُبعد جناح البيض الذي خرج من المشهد مهزوما، واعتمد صالح حلفاءه في الحرب من الجنوبيين الذين دعموه، وأغلبهم من السياسيين والعسكريين الذين أجبرتهم دورات الصراع الدموي على مغادرة الجنوب إلى صنعاء، والبقاء فيها حتى تحققت الوحدة اليمنية[161].

المشهد السياسي 1990-2001

تغيرت خارطة المشهد السياسي في الفترة (1990-2011)، وظهرت قوى وتحالفات جديدة، كما تجددت أشكال قديمة من التحالفات، نتيجة لما آلت إليه الأوضاع السياسية بعد الوحدة التي تزامن معها الإعلان عن التعددية الحزبية بعدما كانت محظورة في كلا الشطرين الجنوبي والشمالي، إذ كان الدستور يحرم الحزبية ما عدا الحزب الحاكم الذي يحتكر هذا الحق، الاشتراكي في الجنوب، والمؤتمر في الشمال، وظهر في الساحة السياسية أكثر من اربعين حزبا، أبرزها الأحزاب الكبرى الثلاثة، المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والإصلاح.

وظهرت أحزاب جديدة لم يكن لها أي تأثير، ولكنها كانت خلال الفترة الانتقالية والأزمة السياسية تكشف عن تحالفها مع أحد الأحزاب الكبرى، بالإضافة إلى ظهور الأحزاب ذات الجذور القديمة منذ الستينيات كالناصريين الذين انقسموا إلى فصائل عدة، والبعثيين الذين انقسموا فيما بعد إلى فصيل يتبع البعث العراقي وآخر يتبع البعث السوري، وحزب رابطة أبناء اليمن (رابطة أبناء الجنوب سابقا)، واتحاد القوى الشعبية، وهو حزب قديم يقوده آل الوزير، وحزب الحق وغيرها، وأثناء الأزمة السياسية التي سبقت الحرب

تبلور أول تكتل معارض، ويضم خمسة أحزاب هي (التنظيم الناصري- رابطة أبناء اليمن- التجمع الوحدوي اليمني- اتحاد القوى الشعبية- حزب الحق)[162].وبعد الحرب تعرض المشهد السياسي للاهتزاز وفقدان التوازن، ومن نتائجها خروج الحزب الاشتراكي من السلطة، وتم إفراز خارطة حزبية جديدة تتمثل في تشكيل ائتلاف ثنائي يضم المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح، وفي العام 1995 أنشئ (مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة)، ويضم ثمانية أحزاب، هي (الحزب الاشتراكي، البعث العربي الاشتراكي القومي، التنظيم الوحدوي الناصري، حزب الحق، التجمع الوحدوي اليمني، اتحاد القوى الشعبية، حزب الأحرار الدستوري، اتحاد القوى الوطنية)[163].

وفيما كان التكتل يرى في وثيقة العهد والاتفاق قاسما مشتركا بين مكوناته، ويطالب النظام الحاكم بتنفيذ الوثيقة وفتح الحوار مع بقية الأحزاب، فقد شجعت الحكومة الأحزاب الموالية لها لتشكيل تكتل موازي، عرف باسم (المجلس الوطني للمعارضة)، وضم سبعة أحزاب منها البعث الموالي للبعث السوري، وفصيل ناصري، وبدت مواقفها مؤيدة للمؤتمر الشعبي. ونتيجة للخلافات التي بدأت تظهر بين شريكي الحكم (المؤتمر والإصلاح) خاصة ما يتعلق بالإعداد للانتخابات البرلمانية وتنفيذ برنامج الإصلاح المالي والإداري، فتح الإصلاح قناة للحوار مع مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، وفي أغسطس/آب 1996، وقع الطرفان على البرنامج التنفيذي للقاء المشترك لضمان انتخابات حرة ونزيهة، وهو البرنامج الذي يعد النواة الأساسية للتكتل الذي نشأ فيما بعد ويحمل اسم (اللقاء المشترك).

ونجح صالح بداية الأمر في حشد قوى سياسية واجتماعية شمالية وجنوبية تحت لافتة الدفاع عن الوحدة والشرعية إبان الحرب مع خصومه في قيادة الحزب الاشتراكي، لكنه أخفق لاحقاً في الاحتفاظ بكل ذلك الاحتشاد إلى جانبه، وكان حزب الإصلاح بقاعدته الشعبية الكبيرة أول المغادرين، إذ ترك التحالف مع صالح عقب انتخابات 1997 البرلمانية، ومع أنه جدد التحالف مع صالح في أول انتخابات رئاسية مباشرة أواخر العام 1999، إلا أنه منذ العام 2001 عزز حضوره ضمن تكتل اللقاء المشترك الذي كان قد بدأ التنسيق مع مكوناته قبيل خروجه من السلطة، وكان هو أكبر أحزاب التكتل الذي ضم إلى جانبه الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية.وعن علاقة النظام بذوي النفوذ الاجتماعي في التركيبة القبلية اليمنية في هذه الفترة، يرى بعض الباحثين أنه حدث احتواء متبادل بين قادة النظام من جهة، وشيوخ القبائل من جهة أخرى، وتشكلت نخبة مركبة عملت على إضعاف الدولة والقبيلة، لأن مصلحة النخبتين (قادة النظام وشيوخ القبائل) اقتضت إضعاف المؤسستين، لكن ليس إلى الدرجة التي تصبح إحداهما قادرة على القضاء على الأخرى، وقد عمل قادة النظام على إضعاف القبائل من خلال خلق ظروف الصراع والحروب بينها، وعمل شيوخ القبائل على خلق الأزمات والصراعات وتوتير علاقة الدولة بالمجتمع المدني لضمان استمرار مصالحهم[164].

> "نجح صالح في حشده تحت لافتة الدفاع عن الوحدة لتصفية حساباته مع الاشتراكي لكنه أخفق في الاحتفاظ بذلك الاحتشاد وكان حزب الإصلاح أول المغادرين"

المشهد السياسي في الفترة 2001-2011

بدأت هذه المرحلة بانتخابات المجالس المحلية للمديريات والمحافظات (البلديات)، التي أجريت في فبراير/شباط 2001، وترافقت مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي اقترحها حزب المؤتمر الحاكم صاحب الأغلبية البرلمانية المريحة في انتخابات 1997 النيابية، حيث حصد ما يقارب 200 مقعدا وبنسبة تتجاوز الـ60 بالمائة، فيما حصل حزب الإصلاح على 63 مقعدا وبنسبة تناهز 21 بالمائة، وجاءت نتيجة الاستفتاء متوافقة مع رغبة المؤتمر في إقرار التعديلات التي شملت نحو 15 مادة، وقريبا منها نتيجة الانتخابات المحلية، حيث حصل المؤتمر على 3807 مقعدا في مجالس المديريات البالغ عددها 6283، وحصل على 284 من مقاعد مجالس المحافظات التي تبلغ 417 مقعدا،

يليه حزب الإصلاح بـ1449 مقعدا من مقاعد المديريات، و 85 مقعدا من مقاعد مجالس المحافظات.

وإزاء ذلك تعززت قناعات المعارضة بمختلف مكوناتها، أن نظام الحكم يتجه للهيمنة المطلقة على المشهد السياسي مستفيدا من اختلال التوازن لصالحه، وتجلى ذلك في إحكام قبضته على الجيش والأمن والمال العام والوظيفة العامة، ويعمل على تسخير كل ذلك في تحقيق أهدافه ومكاسبه الخاصة، مع ما كانت تعيشه البلد حينها من تراجع الهامش الديمقراطي، وتضييق على الحريات العامة، وتردي الأوضاع المعيشية وتدني مستوى الخدمات الأساسية، وتواصلت لقاءات أحزاب المعارضة بقطبيها الرئيسيين حزب الإصلاح من جهة وأحزاب المجلس الأعلى للمعارضة من جهة ثانية، حتى تكللت بتشكيل اللقاء المشترك،

بعدما ظلت أحزاب المعارضة تتوجس خيفة من تراجع الإصلاح وعودته إلى التحالف مع النظام، ذلك أن التواصل بين هذه الأطراف كان قد بدأ منذ العام 1996 على هيئة برنامج يهدف إلى تنسيق الجهود من أجل انتخابات حرة ونزيهة، بيد أن التنسيق لم يكن قد وصل إلى مرحلة الاتفاق على انضواء القوى السياسية تحت لافتة اللقاء المشترك إلا بعد العام 2000، وتحديدا عقب الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية بداية العام 2001، لذلك فقد مثّل العام 2001 - بحسب مراقبين، تحولاً في العلاقات بين القوى السياسية من خلال خروج الصراع السياسي بين حزب المؤتمر الشعبي العام، وحزب التجمع اليمني للإصلاح إلى المرحلة العلنية[165].

وسعى اللقاء المشترك منذ نشأته إلى ترسيخ النهج الديمقراطي القائم على الحرية والتعددية وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة، وحقق مشاركة إيجابية أثناء مناقشة قانون الانتخابات، ودخل في حوارات مضنية مع اللجنة العليا للانتخابات، لكي يضمن وجوداً مقبولاً في اللجان الانتخابية لضمان رقابة متوازنة، ونجحت أحزاب المشترك في مسعاها، وحافظت على تكتلها رغم الترغيب والترهيب، ومع ذلك فقد جاءت نتيجة انتخابات 2003 البرلمانية، معلنة عن الفوز الكاسح لحزب المؤتمر الشعبي بـ242 مقعداً، ونسبة 80 بالمائة، الأمر الذي اعتبرته المعارضة تراجعاً واضحاً للتعددية الحزبية والمسار الديمقراطي في اليمن، في ظل الانفراد المستمر لحزب المؤتمر في تشكيل الحكومة، والسيطرة الكاملة على مؤسسات الدولة[166].

وفي العام 2006 أجريت انتخابات رئاسية ومحلية وشهدت طابعاً ديمقراطياً تنافسياً، وحققت تطوراً مهماً على صعيد التجربة الديمقراطية، وحصل مرشح المؤتمر الشعبي الرئيس صالح على نسبة 77 بالمائة، بينما حصل الراحل فيصل بن شملان مرشح اللقاء المشترك على نسبة 21 بالمائة من الأصوات، أما نتائج الانتخابات المحلية فتجاوزت نسبة ما حصل عليه المؤتمر 80 بالمائة[167]. وتعززت في الأعوام التالية للانتخابات الرئاسية قبضة نظام صالح على كل شيء، ومعها تراجعت قدرة أحزاب المعارضة على تحقيق أي نتيجة لصالح الديمقراطية والتعددية السياسية، بفعل السطوة القوية لنظام الحكم. وشهدت الأوضاع الأمنية ترديا ملحوظا في عدد من المحافظات، خاصة بعد تبني تنظيم القاعدة عددا من الهجمات التي استهدفت مراكز حكومية وسفارات أجنبية وسياح أوروبيين، بعدما أذاع النظام خبر فرار أكثر من 20 عنصرا من عناصر القاعدة[168] من سجن الأمن السياسي بصنعاء، أبرزها الهجوم على السياح الأسبان بداية يوليو/تموز 2007، بسيارة ملغومة أثناء زيارتهم معبد ملكة سبأ في مأرب، ما أدى إلى مقتل 8 سياح وسائقين يمنيين.

”
تعززت في الأعوام التالية للانتخابات الرئاسية قبضة نظام صالح على كل شيء، ومعها تراجعت قدرة أحزاب المعارضة على تحقيق أي نتيجة لصالح الديمقراطية والتعددية السياسية ومعها شهدت الأوضاع الأمنية ترديا ملحوظا
”

وفي هذه الفترة تضاعفت تحديات اليمن جراء الانسداد السياسي وإغلاق قنوات الحوار والتواصل بين القوى السياسية في الحكم والمعارضة باستثناء محاولات خجولة كانت تصل إلى طريق مسدود، وفي جنوب البلاد تنامت نزعة الانفصال والمطالبة بالعودة إلى ما قبل الوحدة اليمنية، استنادا إلى مظاهر عدة ارتبطت بحرب العام 1994 وتداعياتها والآثار الناجمة عنها، ومن هنا باتت الوحدة مثار جدل لا يتوقف بين مؤيد لها ورافض، سيما بعدما قادت الأخطاء والممارسات السلبية بحق الجنوبيين من حكومات صالح المتعاقبة، إلى تزايد الشعور بالظلم والرغبة في الانفصال، وهي النزعة التي ظلت تتصاعد منذ سنوات ما بعد الحرب، حتى انطلق الحراك الشعبي الجنوبي بداية العام 2007 تحت وطأة المعاناة التي تكبدها آلاف العسكريين والأمنيين والموظفين المدنيين

جراء تسريحهم من أعمالهم وحرمانهم من حقوقهم المادية والمعنوية. وأجمعت أغلب النخب السياسية اليمنية التي انضوت في مؤتمر الحوار الوطني (انعقد في الفترة مارس/آذار 2013: يناير/كانون 2014)، على أن حرب 1994 وما حدث بعدها نتج عنه "إلغاء الشراكة السياسية للجنوب، وتحجيم موقعه ومكانته وحضوره في المعادلة السياسية، مع الإشارة إلى أن بعض مظاهر المعاناة والإشكاليات السياسية تعود إلى فترة الاستقلال وقيام جمهورية اليمن الجنوبية في العام 1967، وما شهدته من ممارسات شمولية وإقصاء وعدم الاعتراف بالآخر، وما نتج عن ذلك من دورات عنف وقمع وإقصاء"[169].

وبناء عليه توافقت مكونات المؤتمر الوطني للحوار على استبعاد بقاء اليمن موحدا بالصيغة التي تمت في العام 1990، أو إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الوحدة، بدولة في الجنوب وأخرى في الشمال، واعتمدت صيغة جديدة تقوم على أساس اتحاد فيدرالي يقسم البلد إلى 6 أقاليم، 2 في الجنوب و4 في الشمال، معتمدة في تحديد الأقاليم على عوامل جغرافية وأخرى اقتصادية،بالإضافة إلى العوامل والأبعاد الاجتماعية والثقافية والتاريخية[170]، غير أن الحرب التي اشتعلت أواخر العام 2014 بسيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات، كشفت أن الحوثيين يرفضون خيار الأقاليم، ومعهم في ذلك بعض أنصار الرئيس السابق علي صالح، فضلا عن أن قطاعا واسعا من الحراك الجنوبي، لا يزال متمسكا بمطلب الانفصال، ويرفض مشروع الأقاليم الذي تم إقراره في مؤتمر الحوار الوطني.

الحوثيون والحرب الراهنة

يصعب الجزم أن الصراع في اليمن مذهبي، حتى حينما يكون أحد الأطراف يتبع مذهبا لا يتبعه الطرف الآخر، ذلك أنه في ما نشب من صراعات يمنية منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كانت العوامل السياسية المتعلقة بالسلطة والنفوذ هي الأكثر حضورا وفاعلية، ومع أن أتباع النظام الإمامي يستندون في ادعائهم بالحق الحصري في الحكم على كونهم ينتسبون إلى بيت النبي، وتحديدا حفيديه الحسن والحسين، ويطلقون على أنفسهم (آل البيت)، إلا أن وجود شخصيات قيادية وفاعلة في مقدمة صفوف المعارضة والثورة المناهضة للحكم الإمامي يتبعون المذهب الزيدي وينتمون للأسر والبيوت الهاشمية ينفي عن الصراع الطابع المذهبي، ويبقيه في دائرة الصراع السياسي.

وفي صفحات التاريخ اليمني الكثير من الشواهد على نشوب صراعات وحروب داخل المذهب الزيدي نفسه وبين الأخ وأخيه في البيت الهاشمي الواحد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في بداية البحث، وهناك هاشميون كانوا في طليعة المعارضين للإمام يحيى ضمن المشاركين في ثورة 1948 وحركة 1955، وفي (تنظيم الضباط الأحرار) الذي فجر ثورة 26سبتمبر 1962 وأعلن النظام الجمهوري[171].

ولقد أدت الثورة إلى إسقاط دولة الإمامة، لكن فكرة الإمامة ظلت باقية لدى القوى الإمامية التي تجمعت عقب الثورة ووحدت صفوفها، والتفت كل الأسر والبيوت التي حكمت اليمن، أو تلك التي كانت تنتظر دورها في الحكم والإمامة، وأخذت تشن الحرب على الثورة والنظام الجمهوري[172]، وكانت تعمل على إسقاط الجمهورية الوليدة وإعادة نظام الإمامة، إلا أنها فشلت وانتصرت الثورة والجمهورية، وتم الاتفاق على إجراء المصالحة الوطنية في العام 1970،وبموجبها عادت القيادات الإمامية التي غادرت اليمن عند قيام الثورة، باستثناء أسرة حميد الدين، واعترف العائدون بالنظام الجمهوري والتزموا به وبعضهم شارك في الحكومة، وطويت صفحة الحرب الجمهورية - الملكية التي استمرت ثماني سنوات[173].

> ”
> أدت الثورة إلى إسقاط دولة الإمامة لكن الفكرة ظلت باقية فالتقت الأسر والبيوت التي حكمت اليمن أو تلك التي كانت تنتظر دورها في الحكم والإمامة ووحدت صفوفها وشنت حربا على الثورة والنظام الجمهوري
> ”

وأعاد ظهور الحركة الحوثية - بزعامة حسين بدر الدين الحوثي-[174] في المشهد السياسي في العام 2004 إحياء صراع الإمامة الزيدية والنظام الجمهوري إلى الواجهة، حيث تمكن حسين الحوثي من تكوين تنظيم مسلح قادر على المواجهة، واتخذ من حزب الله اللبناني مثالا في الاستعداد العسكري، ونقل عنه شعار الموت لأمريكا- الموت لإسرائيل[175]، وخاض الحوثيون ست حروب ضد القوات الحكومية في الفترة بين 2004 و2010، ويتهمون الحكومة والتيارات السلفية (السُّنية) بشن الحرب عليهم من أجل "القضاء على المذهب الزيدي"[176]، ووفقا لرؤية الحوثيين فإن السعودية قامت بنشر الدعوة الوهابية السلفية (أسّسها الشيخ محمد بن عبدالوهاب في نجد أواخر القرن الثامن عشر الميلادي)،

> ”
> أعاد ظهور الحركة الحوثية المعركة بين الإمامة الزيدية والنظام الجمهوري إلى الواجهة حيث تمكن مؤسسها من تكوين تنظيم مسلح قادر على المواجهة واتخذ من حزب الله اللبناني قدوة
> ”

في شمال اليمن منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، عبر إنشاء المعاهد والمراكز الدينية، بغرض توسيع رقعة التيار السلفي لاحتواء الفكر الزيدي[177]، وعندما اندلعت الثورة الشعبية في العام 2011 كانت جماعة الحوثي ضمن قوى الاحتجاجات السلمية في الساحات.

لكنها استغلت ذلك في العمل على توسيع نفوذها بالسيطرة على المزيد من المناطق بدءا من محافظة صعدة، وتمكنت القوى الإقليمية والدولية من فرض أجندتها في عدم السماح بإسقاط نظام صالح، وفرض رؤيتها على الأطراف اليمنية، وتم التوقيع على اتفاقية نقل السلطة المعروفة بـ"المبادرة الخليجية"، بدعم سعودي ورعاية دولية، لكن إيران التي تواجه حملة دولية ضدها بسبب برنامجها النووي أخذت تعمل على إعادة خلط الأوراق ودعمت مواقف الرافضين للمبادرة الخليجية وكل ما ترتب عليها، وعلى رأسهم فصائل في الحراك الجنوبي الذين يقتربون من المواقف الإيرانية، والحوثيون المعارضون للمبادرة الخليجية منذ اللحظة الأولى، ويرون أنها "صناعة أمريكية"[178]، كما أن إيران استغلت ضعف سيطرة الحكومة المركزية في صنعاء، لتزيد من دعمها للحوثيين، ومثلت اليمن فرصة سهلة المنال ومنخفضة الثمن بالنسبة لإيران للضغط على خصومها السعوديين، في حين تقوم بفتح مجال جديد لتوسع مصالحها السياسية والاقتصادية، وقام حزب الله اللبناني - الحليف الاقليمي لإيران بتقديم التدريبات والدعم المالي والسياسي للحوثيين، ولعب دورا مهما للصلة بين طهران وصعدة[179] ، وبفعل ما لديهم من سلاح وعناصر مدربة ودعم إيراني واصلوا التوسع على حساب مؤسسات الدولة والقيادات القبلية المحلية، مستفيدين من علاقة التحالف مع الرئيس السابق/ علي صالح الذي سهل لهم السيطرة على محافظات شمال البلاد.

عبر شبكة من الولاءات العسكرية والقبلية، أسسها خلال فترة حكمه (33 عاما)، وظلت موالية له حتى بعد إزاحته عن السلطة[180]، إضافة إلى أن الحوثيين استغلوا حالة الفوضى والصراعات البينية للقوى السياسية الأخرى[181]، وتمكنوا من اجتياح العاصمة صنعاء أواخر العام 2014 والانقلاب على الحكومة وفرض سلطة الأمر الواقع، غير أن محاولتهم التوسع جنوبا لإكمال السيطرة على اليمن عامة، دفعت المملكة العربية السعودية لإعلان (عاصفة الحزم) وتشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية أواخر مارس/ آذار 2015، ، بعدما رأت أن سيطرة الحوثيين المدعومين من إيران تشكل تهديدا لأمن دول الخليج العربي واستقرارها، وبعدما أصبح الدعم الإيراني للحوثيين واضحا، وعدّت إيران اجتياح صنعاء نصرا لسياستها في المنطقة[182]، على الرغم أن الحوثيين يعتبرون التدخل السعودي في اليمن سابقا على التدخل الإيراني، ويرون أن التدخل السعودي مهّد الطريق لإيران لتعيد حساباتها في اليمن، بما يمكنها من أن تؤدي في المستقبل أدوارا أكثر تأثيرا في المنطقة[183].

”

عندما اندلعت الثورة الشعبية في 2011 كانت جماعة الحوثي ضمن قوى الاحتجاجات السلمية في الساحات لكن كانت توسع نفوذها عسكريا مستغلة الصراع بين القوى السياسية حتى تمكنوا من اجتياح العاصمة صنعاء غير أن محاولتهم التوسع جنوبا دفعت بالسعودية لتشكيل تحالف وإعلان (عاصفة الحزم)

”

يرى باحثون أن إيران استخدمت التبعية المذهبية، ووظفتها في كسب الولاء السياسي كمدخل لكسب النفوذ في اليمن من جهة، ولتوازن التوظيف السعودي للقبيلة كإحدى أدوات التحكم والتأثير من جهة أخرى، وهذا دفع الحوثيين للتحالف مع إيران، وهو ما أعاد إحياء صراع، ظن كثيرون أنه حُسم قبل خمسين عاما[184]، كما أن التجربتين السلفية ممثلة بدار الحديث بمنطقة دماج (محافظة صعدة)، والزيدية ممثلة بمنتدى "الشباب المؤمن" في صعدة وصنعاء، اشتركتا في محاولة احتكار التمثيل الديني، ومالتا للتضييق على خصومهما ومنافسيهما من المذهب نفسه، مثل تضييق السلفية على علماء الصوفية والشافعية، أو تضييق الحوثيين على علماء الزيدية التقليديين وخريجي مدرسة الجامع الكبير بصنعاء، وأسهم ذلك في تأجيج الصراع واستمراريته[185].

"استخدام إيران للتبعية المذهبية في كسب النفوذ في اليمن مقارنة بتوظيف السعودية للقبيلة للتحكم والتأثير دفع الحوثيين للتحالف مع طهران وإحياء صراع ظن كثيرون أنه حُسم قبل خمسين عاما"

صراعات على هامش الحرب

حمل العام 2017 معه ثلاثة تحولات رئيسية أسهمت في مجرى الحرب اليمنية، ذلك أنها شملت أهم تحالفات الحرب، أولها انهيار تحالف الرئيس هادي مع القيادات الجنوبية الموالية لدولة الإمارات إثر خلافات بين هادي وأبو ظبي خرجت للعلن بداية العام 2017، في مواجهات مسلحة نشبت في مطار عدن عقب تمرد موالين للإمارات على قرارات الرئيس هادي، وتوترت العلاقة أكثر عقب إقالة مسؤولين محسوبين على أبو ظبي أواخر شهر أبريل/نيسان 2017، وأبرزهم محافظ عدن اللواء/ عيدروس الزبيدي، ووزير الدولة هاني بن بريك، الذي نص قرار إقالته على إحالته للتحقيق، ومن جهتها صعّدت الإمارات من خلال دعم الموالين لها في تشكيل "المجلس الانتقالي"، برئاسة الزبيدي، ويطالب بـ"استقلال الجنوب" ،

وبفعل الدعم الإماراتي صار الانتقالي هو القوة الضاربة لأبو ظبي في جنوب اليمن، وكياناً موازياً لمؤسسات الحكومة الشرعية[186]. وخاض المجلس الانتقالي جولتين من المواجهات المسلحة ضد القوات الحكومية في عدن، كانت الأولى أواخر يناير/كانون 2018، عندما نشب الصراع بين قوات المجلس الانتقالي وألوية الحماية الرئاسية، ولم يتوقف إلا عبر تدخل السعودية والإمارات، وبدت تلك الاشتباكات مؤشّراً واضحاً على عمق الخلافات بين الكيانات المحلية من جهة، واختلاف استراتيجيات السعودية والإمارات في حربهما في اليمن من جهة أخرى، بعدها دخلت الأوضاع مرحلة من المناورة بين الطرفين، اتسمت بالاتهامات المتبادلة، وتطورت إلى توترات في شبوة وسقطرى، وبمستوى أقل في مناطق أخرى في الجنوب، بين من تدعمهم أبو ظبي، وبين الموالين للرئيس هادي المدعوم من الرياض.[187]

وكانت الجولة الثانية من المواجهات بداية شهر أغسطس/آب 2019، عندما أعلن نائب رئيس المجلس الانتقالي هاني بن بريك- اثناء وجود رئيس المجلس في أبو ظبي، النفير العام والزحف إلى القصر الرئاسي في عدن، وقد اتهمت الحكومة اليمنية دولة الإمارات بتنفيذ انقلاب عسكري في الجنوب شبيه بالانقلاب الحوثي، ورفع المجلس الانتقالي شعار تطهير الجنوب من "الشرعية" التي يتهمها بالولاء والخضوع لحزب الإصلاح، في إشارة إلى المسؤولين الحكوميين المحسوبين على الحزب، وفي اليوم الرابع من المواجهات، تدخلت السعودية وسحبت وزير الداخلية أحمد الميسري، الذي كان يقود المواجهات ضد الانتقالي، ما أدى إلى سيطرة الأخير على عدن.[188] وفي هذه الجولة تدهور الوضع بصورة متسارعة جراء إقدام طيران الإمارات على قصف الجيش الحكومي على مشارف عدن أواخر أغسطس نفسه،

الأمر الذي دفع الرئيس هادي لدعوة السعودية لـ "التدخل لإيقاف التدخل الإماراتي السافر من خلال دعم ميليشيات الانتقالي واستخدام القصف الجوي ضد القوات المسلحة اليمنية"[189]، غير أن المملكة نجحت في جمع الطرفين في حوار غير مباشر، انتهى بالتوقيع على "اتفاق الرياض" بداية نوفمبر/تشرين 2019، وبموجبه ينتهي الصراع بين الحكومة والانتقالي. وكان ثاني التحولات اندلاع الأزمة الخليجية بإعلان المملكة العربية والسعودية والإمارات والبحرين القطيعة مع دولة قطر بداية يونيو/حزيران 2017، ونشوب ما عرف لاحقاً بـ"الأزمة الخليجية".

وترتب عليها إعفاء قطر من المشاركة في التحالف العربي باليمن، ومع أن حكومة الرئيس هادي أعلنت قطع علاقتها بدولة قطر اتساقا مع الموقف السعودي، إلا أن تهمة (التعاون مع قطر) لا تزال تلاحق كل من ينتقد أداء التحالف العربي، أو ممارسات دولة الإمارات التي تقود المواجهة السياسية والإعلامية ضد الدوحة.

أما التحول الثالث فتمثل في انهيار تحالف الحوثي- صالح، في ديسمبر/ كانون أول من العام نفسه عندما أعلن صالح الانتفاضة ضد سلطات الحوثيين وأعقب ذلك نشوب مواجهات عنيفة في العاصمة صنعاء، ومع أن أنصار صالح أعلنوا سيطرتهم في غالبية المناطق عندما بدأت المعركة، إلا أن اليوم الخامس حمل معه إعلان الحوثيين مقتل صالح نفسه وحسم المعركة لصالحهم، وشنوا حملة اعتقالات واسعة ضد أنصار صالح إلى جانب تصفية قادة عسكريين[190]، وتبع ذلك استسلام غالبية أنصار صالح، فيما تمكن بعضهم من الفرار إلى مناطق خارج سيطرة الحوثيين، وتشكيل إطار جديد من القوات المسلحة المناهضة للحوثي يحمل اسم (حراس الجمهورية)، بقيادة العميد/ طارق محمد عبدالله صالح، نجل شقيق صالح.

> خلافات الرئيس هادي وأبو ظبي والأزمة الخليجية بإعلان القطيعة مع قطر وانهيار تحالف الحوثي- صالح أثر على مجرى الحرب في اليمن لصالح إيران التي ترى أن اليمن مثلت فرصة سهلة المنال ومنخفضة الثمن للتواجد بجوار السعودية

وفيما يتواصل دعم إيران للحوثيين يستمر دعم التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية للحكومة المعترف بها دولياً، والتي تبسط سيطرتها على نصف المحافظات اليمنية تقريبا وهي الواقعة جنوب وشرق البلاد، لا يزال الحوثيون يسيطرون على العاصمة صنعاء ومحافظات شمالية أخرى، وحتى الان أخفقت كل جهود ومحاولات الأمم المتحدة الرامية إلى إيقاف الحرب وتحقيق السلام منذ مفاوضات جنيف الأولى والثانية (2015)، ومرورا بمفاوضات الكويت (2016)، وليس انتهاء بمفاوضات السويد (2018)، ورغم ما تعلنه أطراف الصراع من رغبة في الوصول إلى حل سياسي وتسوية سلمية، فإن ثمة معوقات لا تزال تقف في طريق السلام. وهو ما يرجح استمرار الصراع الذي "تسبب في تراجع التنمية البشرية بمقدار عشرين عاماً، وخلّف عواقب مدمرة منها مصرع حوالي 250 ألف شخص سواء بسبب العنف بشكل مباشر أو لانعدام الرعاية الصحية وشح الغذاء"، وفقا لتقرير أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[191].

خاتمة

لا يزال الصراع السياسي والعسكري في/على اليمن، على اختلاف أسبابه وأطرافه ونتائجه، هو الملمح الأبرز في مشهد يتنازعه شركاء متشاكسون وحلفاء متنافرون، وإخوة أعداء، يختلفون في كل شيء، وعلى أي شيء، لكنهم يتفقون في الغالب على الصراع كوسيلة لتحقيق أهدافهم الخاصة، وفي المقابل يؤدي ذلك إلى تدمير كل المقومات البشرية والمادية للبلد الفقير، والإجهاز على الأخضر واليابس، وتقويض لكل محاولات إيقاف الحرب وجهود إنهاء الصراع، وسط أجواء مشحونة بالأحقاد والضغائن والتحريض والكراهية التي ما برحت تنفث سمومها، ولا زالت تتوسع رأسياً وأفقياً.

في المشهد الراهن تظهر أطراف وقوى كانت مخفية، وظلت تتحين الفرصة للعودة والظهور مجدداً بمشاريع وأفكار ظن اليمنيون أنهم تجاوزوها قبل ستين عاماً، وأسدلت ثورة سبتمبر وأكتوبر الستار عليها، ومضى الرواد الأوائل حينها يرسون معالم الدولة اليمنية المنشودة، بيد أن صراعات الثورة وما تلاها ظلت تعيد إنتاج نفسها في كل مرة على هيئة وشكل جديدين، حتى وجدت بعض القوى في غمرة الصراع ضالتها كيما يعلن عن نفسها وتكشف عن أطماعها، ولو كان ذلك في إعادة عقارب الزمن إلى الوراء، وما كان لذلك أن يتم لولم تنتكس أحلام اليمنيين في بناء وطن جديد يلبي طموحاتهم ويحقق أهدافهم/ أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر، ونسختها الأخيرة في ثورة فبراير 2011، وكلما تراجعت مبادئ الثورة السامية وغاياتها النبيلة الملبية لآمال اليمنيين عامة، تبدّت المشاريع غير المشروعة، وعاودت القوى المنقرضة ظهورها مجدداً.

ما يعيشه اليمنيون يفرض على الأطراف المعنية داخليا وخارجيا، الوقوف ملياً لمراجعة الأداء، ومن ثم كبح جماح النزعات الرامية إلى السيطرة الأحادية والتسلط والاستبداد لمصلحة طرف من الأطراف، وعلى حساب بقية الأطراف واليمن كافة، ذلك أنه لم يعد بمقدور أحد الانفراد بحكم اليمن وإقصاء غيره والقضاء على خصومه.

ويلزم هنا أن تدرك كل القوى المتصارعة- ومن يقف وراءها في الخارج، أن تجارب التسلط الأحادي باءت بالفشل وكانت عاقبة أمرها خُسرا، منذ مرحلة الثورة الأولى وما تلاها، ووصولاً إلى واقع اليوم، ولم يعد بمقدور أي طرف مهما بلغت قوته أن يفرض أمرا واقعاً ترفضه الأغلبية، وإن القوى التي تظن أنها قادرة على فرض نفسها مخطئة وواهمة، ولن تقودها الأوهام إلا إلى المزيد من الصراعات والمنازعات التي لا طائل منها سوى الخراب والدمار، وتجارب الماضي والحاضر لا تزال ماثلة.

أثبتت تجارب التوافق على قلتها أنها الأقرب لتحقيق الأهداف العامة وإرساء الديمقراطية وتعزيز ممارستها، انطلاقاً من مبدأ التداول السلمي للسلطة، وعدم القفز فوق إرادة الشعب تحت شعارات الأيديولوجيا أو النزعات العنصرية، ذلك أن الوطن يتسع لجميع أبنائه، وبالتالي فلابد أن يحتوي الحوارُ الجميع. وإن في الواقع الذي تعيشه اليمن دعوة لكل الجهات والأطراف والمكونات المعنية، للاجتماع على كلمة سواء، تُعلي مصلحة البلد على ما سواها من مصالح وأهداف وأجندة، ذلك أن الوطن لجميع أبنائه المطالَبين بإعادة النظر في ما يجب عليهم فعله، وفي مقدمة ذلك إيقاف الصراع باعتباره أداة تدمير وآلة عنف.

لن ينجم عنها سوى المآسي والخسائر والضحايا، ويجب أن تسود قيم التعايش السلمي والحوار والتعاون لما يخدم البلد، ويحافظ عليه ويحمي حقوق أبنائه، ويحقق أهدافهم في الوصول إلى اليمن المنشود على قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيز قيم الحرية والعدالة والمساواة بين الجميع بدون أي تمييز عنصري سلالي أو مناطقي أو مذهبي.

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center
00967737887778
telegram.me/abaadstudies
@abaadstudies
Abaad Studies & Research Center
AbaadStudiesYemen
abaadyemen@gmail.com
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مراجع الدراسة

[1] الزيدية هم طائفة دينية إسلامية، وهي أقدم الفرق التي عُدت من الشيعة، وإن كانت الزيدية بعد الإمام زيد تنوعت فِرَقُها وتكاثرت إلا أنها كلها تُنسب إلى الزيدية رغم بعدها وافتراقها عن أصول الزيدية، مع تأكيد مؤرخين وباحثين مختصين أن زيد بن علي لم لكن له مذهب خاص به، لا مذهب فكري ولا مذهب فقهي، بل لديه اجتهادات فقهية، ورؤية في الإمامة لا تتفق مع رؤية الشيعة التي ظهرت في القرون التالية، ويأتي الانتساب إلى الزيدية من كون تلك الفرق تؤمن بإمامة زيد بينما بقية فرق الشيعة لا يرون ولا يعتقدون بإمامته، لأنهم وجدوه لا يعتقد ما يعتقدونه من (الوصية) و(الرجعة) و(عصمة الأئمة). وكان لها وجود في نجد وشمال أفريقيا وحول بحر قزوين، أما الهادوية فهي نسبة إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين، وهي تسمية خاصة بالفرع الوحيد المتبقي داخل الزيدية وهو الموجود في اليمن.

للمزيد ينظر: عبدالرحمن عبدالواحد الشجاع، تاريخ اليمن في الإسلام في القرون الأربعة الهجرية الأولى، ط8، (دار النشر غير معروفة، 2013)، ص130.

[2] إحدى فرق الزيدية، وتنسب إلى أبي الجارود زياد بن المنذر العبدي، ترى أن النبي (صلى الله عليه وسلم)، نص على إمامة علي، وابنيه الحسن والحسين من بعده، ثم إن الإمامة بعد ذلك شورى بين الأفاضل من ولد الحسن والحسين، يستحقها من شَهَر سيفه، وتطرّف الجارودية في آرائهم وخرجوا عن آراء الإمام زيد مع أنهم يعترفون بإمامته.

[3] نشوان الحميري: قاض، سياسي، لغوي، مؤرخ وأديب، اقترب في فكره من فكر المعتزلة وكتب في الدين واللغة وتاريخ ملوك حمير، اشتهر بفخره بيمنيته، وإنكاره على حكام عصره حصر الإمامة في البطنين أو في قريش والرد عليها وله في ذلك الكثير من النقاشات مع الأئمة الزيديين في عهده. (لا يعرف على وجه الدقة تاريخ مولده لكن أغلب المراجع ترجح أنه ولد في أواخر القرن الخامس الهجري/ القرن الحادي عشر الميلادي، أما وفاته فكانت في العام 573 هـ الموافق 1178م).

[4] حسن خضيري أحمد، قيام الدولة الزيدية في اليمن، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي 1996)، ص133.

[5] علي محمد زيد، معتزلة اليمن دولة الهادي وفكره، ط1 (بيروت: دار العودة، 1981)، ص37.

[6] محسن العيني، معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص80.

[7] كان ذلك أواخر القرن الرابع الهجري/ القرن العاشر الميلادي، عندما خاض القاسم العياني الحرب ضد الإمام الداعي يوسف بن يحيى أحد أحفاد الهادي المؤسس، واستطاع العياني أن يكسب الحرب لصالحه ويسيطر على السلطة والإمامة بعدما دمر صعدة معقل الإمام الداعي، وكلاهما ينتميان إلى بيت الرسي.

[8] أحمد بن يحيى حميد الدين(1891 – 1962) كان ثاني ملوك المملكة المتوكلية اليمنية، حكم اليمن في الفترة (1962-1948) وتولى الحكم بعدما تمكن من إسقاط ثورة الدستور التي أنهت حكم والده وحياته معاً في العام 1948، وقبل ذلك كان أبوه يعتمد عليه في بعض حروبه لبسط السيطرة على البلاد، وفي العام 1937 عين أميراً على لواء تعز عندما بدأ والده الاعتماد على أبنائه الذين يطلق عليهم لقب سيوف الإسلام.

[9] عبدالفتاح البتول، خيوط الظلام عصر الأئمة الزيدية في اليمن، ط1 (صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر 2007)، ص43.

[10] عبدالرحمن عبدالواحد الشجاع، تاريخ اليمن في الإسلام، مرجع سابق، ص152.

[11] البتول، مرجع سابق ص44.

[12] محسن العيني، معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن، مرجع سابق، ص80.

[13] علي محمد زيد، معتزلة اليمن، مرجع سابق، ص 71.

[14] محسن العيني، معارك ومؤامرات.، مرجع سابق، ص77.

[15] الحوثية حركة سياسية دينية مسلحة اتخذت من صعدة شمال اليمن مركزا رئيسيا لها قبل أن تسيطر على العاصمة اليمنية صنعاء، وعرف أتباعها باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسس الحركة حسين بدر الدين الحوثي.

[16] مؤسس المملكة المتوكلية اليمنية(شمال اليمن)، أعلن نفسه إماما على اليمن بعد وفاة والده الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين (1904-1839)، وكما فعل والده، خاض الإمام يحيى حروبا عدة مع العثمانيين حتى تحقق له مراده برحيلهم بشكل نهائي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فأعلن تأسيس المملكة المتوكلية، وتولى السلطة رسميا منذ العام 1918 حتى1948، عندما قامت ثورة الدستور، وقتل برصاص الثوار في إحدى جولاته جنوب صنعاء مع عدد من مرافقيه في 17 فبراير/شباط 1948، وأبناؤه هم: أحمد ،محمد، الحسن، الحسين والمحسن (قتلا مع والدهما في جنوب صنعاء إبان ثورة عام 1948)، علي، المطهر، إبراهيم (انشق عن أبيه والتحق بالمعارضة وشارك في ثورة 1948، وبعد فشلها اقتيد إلى السجن، وتوفي هناك وقيل أنه مات مسموماً)، عبد الله والعباس (أعدمهما أخوهما الامام أحمد بعد فشل الحركة الانقلابية التي نفذاها ضده في العام 1955)، إسماعيل، القاسم، يحيى، عبدالرحمن.

[17] فؤاد الصلاحي وآخرون، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص136.

[18] المرجع نفسه، ص137.

[19] الرهائن أشخاص تأخذهم سلطات الإمام، في الغالب يتم اختيار أبناء شيوخ القبائل والزعماء المحليين لضمان طاعتهم وعدم التمرد على الإمام، وشاعت بشكل واسع في عهد الإمام يحيى وابنه الإمام أحمد.

[20] مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر -1917 1982، ترجمة محمد البحر، (القاهرة: مكتبة مدبولي، دون تاريخ نشر) ص44.

[21] سعيد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، ط1 (عدن: مركز الأمل للدراسات، 1992)، ص49.

[22] مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر، مرجع سابق، ص47.

[23] محسن العيني، معارك ومؤامرات..، مرجع سابق، ص57.

[24] مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص54.

[25] عبدالعزيز المسعودي، معالم تاريخ اليمن المعاصر- القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية، ط1 (صنعاء: مكتبة السنحاني، 1992)، المقدمة ص4.

[26] المرجع نفسه، ص308.

[27] ينظر: مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص55.

[28] عبدالله الشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، ط1 (بيروت: دار التنوير، 1985)، ص209.

[29] مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص55.

[30] عبدالرحمن الإرياني (1910-1998)، ثاني رئيس للجمهورية العربية اليمنية بعد الثورة، في الفترة (1967-1974)، عالم، أديب، شاعر، تولى القضاء فترة من الزمن في عهد الحكم الإمامي، ثم أسهم مع الأحرار المعارضين لحكم الإمام يحيى في أربعينيات القرن الماضي، وشارك في ثورة 1948، دخل السجن بعد فشل الثورة وظل معتقلا في سجن حجة نحو سبع سنوات، عين وزيرا للعدل في أول حكومة بعد ثورة 1962، ثم عضوا في مجلس الرئاسة ورئيسا للمجلس الجمهوري في حركة 5 نوفمبر التي أطاحت بسلفه الرئيس عبدالله السلال في العام 1967، وفي العام 1974 قدم استقالته من رئاسة الجمهورية ليتولى الحكم مجلس يدعى مجلس القيادة يرأسه إبراهيم الحمدي.

[31] محمد محمود الزبيري (1910- 1965) أديب وثائر وسياسي، ذهب إلى مصر في العام 1939، لإكمال تعليمه، فالتحق بدار العلوم، ثم عاد إلى اليمن عام 1941ودخل السجن بسبب نشاطه المعارض للإمام يحيى، وخرج من السجن بعد نحو عام، فاتجه إلى تعز ومنها إلى عدن، حيث أنشأ مع رفاقه المعارضين (حزب الأحرار) في العام 1944م، وبعد فترة تغير اسمه إلى (الجمعية اليمنية الكبرى)، وشارك في ثورة الدستور 1948، وظل بعدها منفيا في باكستان حتى قيام ثورة يوليو/تموز في مصر، فانتقل إليها وقاد المعارضة من جديد من موقعه كرئيس للاتحاد اليمني حتى قيام ثورة سبتمبر 1962 التي عين وزيرا فيها ثم عضوا في مجلس الرئاسة عام 1963، وترأس الوفد الجمهوري للمفاوضات مع الملكيين في مؤتمر آركويت (السودان) الذي انعقد في العام 1964.

[32] أحمد محمد نعمان (1909-1996) سياسي ومناضل بارز، التحق بالمعارضة اليمنية منذ وقت مبكر، وفي العام 1944 شارك مع زميله محمد محمود الزبيري في الانتقال إلى عدن حيث أعلنا تأسيس أول حزب معارض، وكان أحد أبرز قادة ثورة الدستور في العام 1948، وعين وزيرا للزراعة، وبعد فشل الثورة مكث في السجن قرابة سبع سنوات، بعدما قامت ثورة سبتمبر/ أيلول 1962 وأعلن قيام النظام الجمهوري، تقلد عددا من المناصب الحكومية، أهمها رئاسة الوزراء في العام 1965، ومرة ثانية في العام 1971، كما شغل مندوبا لليمن في جامعة الدول العربية، وعضوا في المجلس الجمهوري.

[33] علي محمد زيد، مذكرات أحمد محمد نعمان، (القاهرة: مكتبة مدبولي 2003)، ص45.

(حوار أجراه باحثون بالجامعة الأميركية ببيروت عام 1969، وتولى مراجعته وتحريره علي محمد زيد، وصدر عن المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء، ومركز الدراسات العربية والشرق أوسطية ببيروت 2003).

[34] المسعودي، مرجع سابق، ص5.

[35] الشماحي، مرجع سابق، ص221.

[36] بيت حميد الدين الذي ينتمي إليه آخر حكام الدولة الإمامية الزيدية التي بدأت مع الإمام الهادي يحيى بن الحسين كما سبق، وأول من تلقب بـ(حميد الدين) من أسلاف الإمام يحيى هو جده الثالث، يحيى بن محمد بن إسماعيل، وينحدر بيت حميد الدين من سلالة الإمام المنصور القاسم بن محمد، (1559-1620)، الذي تولى الحكم في الفترة (1598-1620)، وهو مؤسس الدولة القاسمية التي سيطرت على الحكم في اليمن على فترتين، الفترة الأولى بعد انتهاء الوجود العثماني الأول الذي بقي في اليمن نحو مائة سنة، في الفترة (1538-1635)، والفترة الثانية كانت عقب انتهاء الوجود العثماني الثاني في العام 1918، وإعلان الإمام يحيى تأسيس المملكة المتوكلية اليمنية، واستمرت دولة بيت حميد الدين، أو الدولة القاسمية الثانية، قرابة 44 سنة، انتهت بقيام ثورة سبتمبر/أيلول 1962.

[37] ينظر: مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني، الجزء الأول، ط1 (دون ذكر الناشر ومكان النشر، 2013)، ص98.

[38] بيت الوزير: من الأسر الهاشمية التي تنحدر من سلالة الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي، مؤسس الدولة الزيدية في اليمن، وبسبب تدهور العلاقة بين بيت حميد الدين وبيت الوزير انضم هؤلاء إلى المعارضة وصاروا جزءا منها، واختير منهم قادة لنظام الحكم في ثورة الدستور في العام 1948، وأُعلن عبد الله بن أحمد الوزير (1885 - 1948)، إماماً دستورياً، وعلي بن عبد الله الوزير رئيسا لمجلس الوزراء، ومحمد بن محمد الوزير حاكم صنعاء، ومحمد بن أحمد الوزير، حاكم محافظة عمران (شمال اليمن)، وعبد الله بن علي الوزير، مدير الدعاية والنشر، وبعد فشل الثورة قام الإمام الجديد أحمد بإعدام قيادات الثورة وفي مقدمتهم أمراء بيت الوزير.

[39] مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص90.

[40] محسن العيني، معارك ومؤامرات..، مرجع سابق، ص59.

[41] مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص89.

[42] محمد الحبشي، اليمن الجنوبي منذ 1937 حتى الاستقلال، ط1 (بيروت: دار الطليعة 1968)، ص41.

[43] المرجع نفسه، ص50.

[44] دثينة: أطلق عليها الأهالي اسم جمهورية لأن رئيسها ينتخب من بينهم سنوياً، ولها برلمان أيضا، ولأنها كانت مستقلة عن السلطنات والمشيخات المحيطة بها، وظلت مستقلة حتى ألحقت باتحاد الجنوب العربي بداية الستينيات، ويحدها من الجنوب سلطنة الفضلي ومن الشرق سلطنة العوالق العليا وسلطنة العوالق السفلى، ومن الشمال سلطنة العوذلي، ومن الغرب سلطنة الفضلي ويافع السفلى.

[45] الحبشي، اليمن الجنوبي، مرجع سابق، ص54

[46] مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص99

[47] الجناحي، مرجع سابق، ص168.

[48] الإمام محمد بن أحمد حميد الدين الملقب بالبدر (1996-1926)، آخر حكام المملكة المتوكلية اليمنية، أطاحت به ثورة السادس والعشرين من سبتمبر/أيلول 1962، بعد ستة أيام فقط من توليه السلطة خلفاً لوالده الإمام أحمد الذي وافته المنية في 19 سبتمبر 1962، وقد هرب إلى السعودية وظل يعمل من هناك لاستعادة الحكم من خلال حرب متواصلة ضد النظام الجمهوري حتى تمت المصالحة الوطنية في العام 1970، وبعدها غادر إلى لندن واستقر فيها حتى وفاته.

[49] المقدم أحمد يحيى الثلايا (1955-1916) ثائر، قائد عسكري، ولد في مدينة صنعاء في العام 1916، وكان قائدًا للجيش في عهد الامام أحمد، وهو القائد المدبر لحركة 1955 التي أطاحت بحكم الإمام أحمد وشارك فيها اثنان من إخوة الإمام، هما الأميران عبدالله والعباس، لكنها فشلت بعد عشرة أيام من اندلاعها، وتم إعدام قادة الحركة وفي مقدمتهم الثلايا وإخوة الإمام في ميدان (الشهداء)، في مدينة تعز.

[50] مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص94.

[51] علي محمد زيد، مذكرات أحمد محمد نعمان، مرجع سابق، ص57.

[52] مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص94.

* قحطان الشعبي (1981-1923)، أول رئيس لليمن الجنوبي بعد الاستقلال، في الفترة بين نوفمبر/تشرين 1967-يونيو/حزيران 1969).

[53] عبد الله باذيب (1976-1931)، كاتب صحافي ومفكر سياسي، يعد من أبرز رواد التيار اليساري الماركسي، أصدر مجلة المستقبل في العام 1949، وبعدها عمل محررا في صحيفة النهضة ثم سكرتيرا للتحرير، وفي العام 1958 أصدر صحيفة الطليعة من مدينة تعز، ونشر فيها أفكاره المؤيدة للثورة والتحديث ووحدة النضال الوطني في مواجهة الاستبداد والاستعمار، وفي بداية الستينيات أسس مع عدد من زملائه اليساريين (الاتحاد الشعبي الديمقراطي) الذي رفع شعار (يمن ديمقراطي موحد)، شغل باذيب وزيراً للتربية والتعليم في العام 1969، ووزيراً للثقافة في العام 1972.

[54] إياد تركان الدليمي، النشاط السوفيتي تجاه شطري اليمن والموقف العربي منه 1962-1979، (رسالة ماجستير، جامعة ديالي، 2006)، ص35-33.

[55] فيصل الشعبي (1936-1970)، أول رئيس وزراء في جنوب اليمن بعد الاستقلال، (1967-1969)، من مؤسسي حركة القوميين العرب في اليمن، والجبهة القومية التي قادت الثورة ضد الاستعمار البريطاني حتى تم الاستقلال في العام 1967، وقد أطاحت الصراعات السياسية بحكومة الشعبي وأودع السجن في أعقاب ما عرف بـ(حركة 22 يونيو التصحيحية عام 1969)، وبعد نحو عام من الاعتقال أعلنت السلطة أنه قتل أثناء محاولته الهروب من السجن، وهو ما شككت فيه مصادر معارضة، متهمة السلطة باغتياله.

[56] الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، المجلد الثاني، ط2 (صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، 2003)، ص860.

[57] المرجع نفسه، ص858.

58 الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، المجلد الثالث، ط2 (صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية 2003)، ص1911.

[59] مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص115.

[60] الموسوعة اليمنية، المجلد الثالث مرجع سابق، ص1912.

[61] لجنة من تنظيم الضباط الأحرار، أسرار ووثائق الثورة اليمنية، ط4 (صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية 2002)، ص68.

[62] المرجع نفسه، ص21.

[63] المرجع نفسه، ص89.

[64] ينظر: الجناحي، مرجع سابق، ص171.

[65] محمد جمال باروت، ملخص حركة القوميين العرب، النشأة- التطور- المصائر، (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2007)، ص42

[66] الحسين بن طلال، مهنتي كملك (أحاديث ملكية، نشرها بالفرنسية: فريدون صاحب جم، ترجمها إلى العربية: غازي غزيل، (عمّان: مؤسسة المصري للتوزيع 1987)، ص186.

[67] سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، ط2 (بيروت: دار العودة 1988)، ص221.

[68] مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص132.

[69] المرجع نفسه، ص133.

[70] محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص42.

[71] الموسوعة اليمنية، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص1111.

[72] المرجع نفسه، ص1112.

[73] سلطان ناجي، مرجع سابق، ص221.

[74] إدجار اوبالانس، اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970، ترجمة/ عبدالخالق لاشيد، ط2 (القاهرة: مكتبة مدبولي 1990)، ص19.

[75] سلطان ناجي، مرجع سابق، ص222.

[76] إدجار اوبالانس، مرجع سابق، ص19-18.

[77] عبداللّه السَّلَّال (1917-1994) أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية في الفترة (1962 – 1967)، التحق بمدرسة الأيتام بصنعاء في العام 1929، وبعد إتمامه للمرحلة الثانوية سافر إلى العراق في العام 1936 في بعثة عسكرية أرسلها الإمام يحيى حميد الدين، ودخل الكلية العسكرية العراقية ليتخرج برتبة ملازم ثان في العام 1939، وفي العام 1948 شارك في ثورة الدستور التي فشلت فيما بعد، وسُجن على إثرها حتى العام 1955، وعيّنه ولي العهد الأمير محمد البدر رئيسا لحراسته، دون أن يعلم أنه عضو في تنظيم الضباط الأحرار الذي قاد ثورة سبتمبر 1962، بعد أسبوع واحد من وفاة الإمام أحمد وتسلم ابنه البدر الحكم، وأصبح السلال أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية، قبل أن تطيح به حركة 5 نوفمبر 1967.

[78] إدجار اوبالانس، مرجع سابق، ص162.

[79] محسن العيني (-1932..)، رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية- شمال اليمن خمس مرات بعد قيام الثورة، سياسي ودبلوماسي بارز، شغل منصب وزير الخارجية في حكومة الثورة أواخر العام 1962، ومندوب اليمن في الأمم المتحدة وهو الذي تسلم مقعد اليمن عقب اعتراف الأمم المتحدة بالنظام الجمهوري، وشغل سفيرا لليمن لدى واشنطن أكثر من مرة، وكان قد التحق بالمعارضة في خمسينيات القرن الماضي، أثناء دراسته في القاهرة.

[80] محسن العيني، خمسون عاما في الرمال المتحركة، ط1 (بيروت: دار النهار للنشر، 1999)، ص60.

[81] المرجع نفسه، ص66.

[82] إدجار اوبالانس، مرجع سابق، ص173.

[83] محسن العيني، خمسون عاما..، مرجع سابق، ص69.

[84] إدجار اوبالانس، مرجع سابق، ص152.

[85] فؤاد الصلاحي وآخرون، مرجع سابق، ص140.

[86] الحبشي، مرجع سابق، ص577.

[87] هزيمة الجيش المصري في الحرب مع إسرائيل بداية يونيو/حزيران 1967، أدت لاحتلال إسرائيل مناطق وأراض عربية جديدة، واضطرت مصر – تحت وقع الهزيمة – لسحب قواتها التي كانت موجودة في شمال اليمن لدعم الثورة في مواجهة الملكيين المدعومين من السعودية، وكانت مصر تدعم الثوار في جنوب اليمن ضد الاحتلال البريطاني من خلال جبهة التحرير التي كانت توجهاتها أقرب إلى التوجهات الناصرية، خلافا للجبهة القومية التي أخذت تتقارب مع التوجهات الاشتراكية الأممية.

[88] الجناحي، مرجع سابق، ص454.

[89] علي محمد العامري، أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، مجلة (دراسات دولية)، العدد (49)، صادرة عن مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد (سنة النشر غير معروفة)، ص132.

[90] مذكرات الرئيس القاضي/ عبدالرحمن الإرياني، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص22.

[91] إدجار اوبالانس، مرجع سابق، ص156.

[92] مذكرات الرئيس الإرياني، مرجع سابق، ص74.

[93] إدجار اوبالانس، مرجع سابق، ص197.

[94] مذكرات الرئيس الإرياني، مرجع سابق، ص23.

[95] عبدالله جزيلان (1936-2010) ضابط عسكري، تخرج من الكلية الحربية بالقاهرة في العام 1955، ثم عاد إلى اليمن في العام 1956، والتحق بالكلية الحربية، حيث عين أركان حرب لها، ثم مدير لمدرسة الأسلحة، وشارك في تدريب الطلائع الأولى في الجيش اليمني، وكان له دور بارز في ثورة سبتمبر، وتقلد بعدها عددا من المناصب أهمها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ووزير الحربية، ثم نائبا لرئيس الجمهورية.

[96] عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، ط3 (بيروت: منشورات العصر الحديث، 1987)، ص237.

[97] مذكرات الرئيس الإرياني، مرجع سابق، ص77.

[98] اللواء حمود الجايفي (1918-1985) ضابط عسكري ودبلوماسي، تخرج من الكلية العسكرية في بغداد برتبة ملازم ثانٍ في العام 1940، سجنه الإمام أحمد سبع سنوات لمشاركته في ثورة الدستور 1948، وبعد الإفراج عنه عيّن مديرا لأمن ميناء الحديدة برتبة عميد، ثم مدير للكلية الحربية في صنعاء العام 1959، حيث أنشأ مدرسة للتدريب على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، تم تعيينه وزيرا للحربية في أول حكومة بعد ثورة سبتمبر 1962، وعضوا في مجلس قيادة الثورة، ثم عين سفيرا لدى مصر في العام 1963، ثم رئيسا للوزراء عام 1964، ووزيرا للخزانة والاقتصاد ورئيسا لمجلس الدفاع الوطني في العام 1965، ثم وزيرا للحربية مرة أخرى في العام 1966، واستلم مهام القائد العام للقوات المسلحة في العام 1968، وكانت آخر مناصبه العمل سفيرا لدى ليبيا في العام 1974 ثم لدى السعودية في العام 1976.

[99] جزيلان، مرجع سابق، ص227.

[100] المرجع نفسه، ص239.

[101] ينظر: مذكرات الرئيس الإرياني، مرجع سابق، ص31.

[102] المرجع نفسه، ص36.

[103] المرجع نفسه، ص35

[104] جزيلان، مرجع سابق، ص228-227.

[105] مذكرات الرئيس الإرياني، مرجع سابق، ص35.

[106] ليزا ودين، مذكرات جار الله عمر، موقع مجلة "بدايات"، نشر في العام 2016، شوهد في (1 نوفمبر/ تشرين 2019)، في الرابط: https://www.bidayatmag.com/node/767

[107] لمزيد من التفاصيل ينظر: مذكرات الرئيس الإرياني، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص528.

[108] ليزا ودين، مرجع سابق.

[109] حسن العمري (1920-1989)، قائد عسكري وسياسي شغل منصب رئيس الوزراء مرات عدة في اليمن الشمالي قبل الوحدة، كان من ضمن البعثة الطلابية التي بعثها الإمام يحيى للدراسة في العراق في الأربعينيات، وبعد عودته التحق بالمعارضة وشارك في ثورة الدستور عام 1948 وسُجن بعد إفشالها مدة سبع سنوات، كان أحد أبرز القيادات العسكرية في ثورة سبتمبر 1962.

[110] عبدالرقيب عبدالوهاب (1943-1969)، بعد قيام ثورة سبتمبر التحق في صفوف الجيش، وشارك في معارك الدفاع عن الثورة، وانتقل إلى القاهرة حيث التحق بالكلية الحربية وتخرج منها في العام 1964، وتلقى دورتين عسكريتين في الصاعقة والمظلات، وعاد إلى اليمن ليتم تعيينه قائدا لقوات الصاعقة، وفي حصار السبعين يوما على العاصمة صنعاء برز دوره كقائد لقوات الصاعقة ثم رئيسا لهيئة الأركان، وبعد الحصار نشبت مواجهات أغسطس 1968 التي كان أحد أطرافها في مواجهة القائد العام للقوات المسلحة الفريق حسن العمري، وحسمت المواجهات لصالح العمري وفريقه، وقررت الحكومة ترحيل عبدالرقيب وعبدالوهاب وزملائه قادة الوحدات العسكرية التي شاركت في الأحداث إلى الجزائر، لكنه عاد بعد نحو شهر، وحاول استئناف المواجهات ضد خصومه الذين كانوا في أهبة الاستعداد وقاموا بالقضاء عليه.

[111] محسن العيني، خمسون عاما في الرمال المتحركة، مرجع سابق، ص133.

[112] ليزا ودين، مرجع سابق.

[113] المرجع نفسه.

[114] عبد الفتاح إسماعيل علي (1939-1986)، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، ورئيس دولة جنوب اليمن، في الفترة (1978-1980)، ومفكر ومنظر سياسي، شارك في تأسيس الجبهة القومية والنضال ضد الاحتلال البريطاني، وأصبح الأمين العام للجبهة القومية التي تسلمت حكم الجنوب بعد الاستقلال، وهو مؤسس وزعيم الحزب الاشتراكي اليمني، الحاكم في جنوب اليمن حتى قيام الوحدة، قتل في مواجهات يناير/ كانون ثان 1986، التي شهدتها الأجنحة المتصارعة في الحزب الحاكم حينها.

[115] محمد علي هيثم (1940-1993)، رئيس وزراء لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في العام 1969، وهو من الشخصيات السياسية البارزة في جنوب اليمن بعد الاستقلال، أعلنت استقالته من منصبه وغادر البلاد في العام 1971 في ظروف غامضة، بعد خلافاته مع التيار الماركسي في الجبهة القومية. ولاحقا قام بتشكيل (جبهة الاتحاد التقدمي (وهي حركة سياسية مناهضة للاشتراكية في جنوب اليمن، وعاش في منفاه حتى اعلان الوحدة بين الشمال والجنوب في العام 1990. وتم تعيينه وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل في العام 1993.

[116] إياد الدليمي، مرجع سابق، ص80.

[117] نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، ط1، (بيروت: دار الطليعة، 1968)، ص97.

[118] مجموعة من المؤلفين السوفيت، مرجع سابق، ص214.

[119] علي الصراف، اليمن الجنوبي من الاستعمار إلى الوحدة، ط1 (لندن: رياض الريس 1992)، ص232.

[120] الموسوعة اليمنية، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص1731.

[121] سالِم رُبَيِّع عَلي (1935-1978)، ثاني رئيس لليمن الجنوبي بعد الاستقلال، تولى الرئاسة في الفترة (1969-1978)، قيادي في الجبهة القومية وقاد حركة 22 يونيو التي أطاحت بالرئيس قحطان الشعبي في العام 1969، وتولى رئاسة الجمهورية حتى اندلعت أحداث يونيو/حزيران 1978 عقب اغتيال احمد الغشمي رئيس اليمن الشمالي، وتمكن خصوم سالمين من الانتصار عليه وإعدامه فيما عرف حينها بـ(أحداث سالمين).

[122] الصراف، مرجع سابق، ص269.

[123] إبراهيم الحمدي (1943-1977)، قائد عسكري وسياسي، وثالث رئيس للجمهورية العربية اليمنية، تولى السلطة في الفترة (1974-1977)، وكان قد تولى بعد الثورة- قيادة قوات الصاعقة، وترقى في المناصب الأمنية والعسكرية القيادية حتى أصبح قائدا لقوات الاحتياطي العام وقوات العاصفة، وفي العام 1971 عين نائبا لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الداخلية، ثم نائبا للقائد العام للقوات المسلحة، وفي عهده شهدت البلاد تحسنا ملحوظا في الجوانب التنموية وتطوير الخدمات الأساسية، وعمل مع الرئيس الجنوبي سالم ربيع على حل المشاكل بين الشمال والجنوب وتسريع خطوات تحقيق الوحدة.

[124] عبد الله بن حسين بن ناصر الأحمر (1933-2007)، شيخ مشايخ حاشد، وأحد أبرز القيادات القبلية، تولى وزارة الداخلية بعد قيام الثورة، وترأس البرلمان (المجلس الوطني 1969، ومجلس الشورى 1971)، وترأس البرلمان المنتخب بعد قيام الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب، في الدورة الأولى (1993-1997)، والدورة الثانية (1997-2003)، والدورة الثالثة (2003 حتى وفاته في العام 2007). وترأس حزب التجمع اليمني للإصلاح، ثاني أكبر الأحزاب اليمنية بعد حزب المؤتمر الشعبي الحاكم خلال فترة حكم علي عبدالله صالح.

[125] سنان بن عبد الله بن صالح أبو لحوم (-1922) أحد أبرز مشايخ قبائل بكيل، ومن أبرز القيادات القبلية في تاريخ اليمن المعاصر، وكان له دوره في ثورة 26 سبتمبر. وتولى بعد الثورة عددا من المناصب الرسمية منها محافظ محافظة الحديدة، كما كان له دور في الأحداث السياسية مثل تحقيق الوحدة اليمنية 1990، وحوار القوى السياسية في أزمة العام 1993.

[126] الشيخ مجاهد أبو شوارب (1938-2004) أحد شيوخ قبيلة حاشد، وضابط عسكري، وسياسي، ويعد من أبرز الشخصيات اليمنية التي أسهمت في دعم ثورة سبتمبر 1962، إبان الحرب مع الملكيين (1962-1970)، وقاد جبهات الثورة في محافظات عدة شمال البلاد لمواجهة قوات الملكيين، وبعد انتصار الثورة شغل محافظا لمحافظة حجة، وفي العام 1974 عين عضوا في مجلس القيادة، وشغل أخيرا مستشارا لرئيس الجمهورية حتى وفاته.

[127] مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، ط2 (صنعاء: الافاق للطباعة والنشر، 2008)، ص215.

[128] عادل الشرجبي وآخرون، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن، (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان 2009)، ص42.

[129] محسن العيني، خمسون عاما..، ص291.

[130] المرجع نفسه، ص301.

[131] المقدم أحمد حسين الغشمي (1941-1978)، رئيس الجمهورية العربية اليمنية في الفترة من (1977-1978)، التحق بالقوات المسلحة بعد قيام ثورة 26 سبتمبر، وتولى مهام ومسئوليات قيادية عسكرية كرئيس لأركان حرب فوج، وقائدا للمحور الغربي ثم الشرقي، واللواء الأول مدرع. بعد الإطاحة بالرئيس عبدالرحمن الإرياني وتسلم إبراهيم الحمدي السلطة في العام 1974، تولى الغشمي منصب رئيس الأركان ثم نائبا لرئيس مجلس القيادة، وفي أكتوبر/تشرين 1977 أطاح بالرئيس الحمدي وتولى السلطة، لكنه لم يكمل فيها عاما واحدا حتى أودى به انفجار حقيبة ملغومة حملت إليه من نظام الحكم في عدن.

[132] مذكرات الشيخ الأحمر، مرجع سابق، ص227.

[133] نبأ اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي من إذاعة صنعاء، تسجيل صوتي على You Tube، (شوهد في 30 نوفمبر/تشرين 2019)، في الرابط https://www.youtube.com/watch?v=EQGSNCGUKf4 .

[134] ليزا ودين، مرجع سابق.

[135] علي العامري، مرجع سابق، ص143.

[136] ليزا ودين، مرجع سابق.

[137] إياد الدليمي، مرجع سابق، ص94.

[138] علي ناصر محمد (1939-)، رئيس جمهورية اليمن الجنوبية في الفترة (1980-1986)، أحد قيادات الجبهة القومية التي ثارت ضد الاستعمار البريطاني في عدن، وتسلمت الحكم منذ العام 1967، وعين رئيسا للوزراء في العام 1971، وبعد تسلمه الحكم في العام 1980 عمل على حل المشاكل العالقة مع اليمن الشمالي وبدأ تدشين اللقاءات الوحدوية بين نظامي عدن وصنعاء، لكن خلافاته مع خصومه في قيادة الحزب الاشتراكي الحاكم حينها أدت إلى نشوب مواجهات يناير 1986 التي أسفر عنها خروجه مع أنصاره بعد انتصار خصومه واستيلائهم على السلطة حتى إعلان الوحدة، وانتقل مع انصاره إلى صنعاء، ومنها إلى العاصمة السورية دمشق حيث أسس هناك (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، أما أنصاره فقد تحالفوا مع الرئيس صالح لمواجهة خصومهم من حكام الجنوب بقيادة علي سالم البيض، وكان لهم دور في حرب 1994، وتولوا خلال الحرب وبعدها مناصب سياسية وعسكرية مهمة.

[139] علي أحمد ناصر عنتر (1986-1937)، نائب سابق لرئيس اليمن الجنوبي، احد قيادات الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني، حتى إعلان الاستقلال، وتولى عددا من المواقع الحكومية منها وزير الدفاع ثم نائب رئيس الجمهورية، وعمل في الثمانينيات على واجهة الرئيس علي ناصر محمد حتى اندلعت مواجهات مسلحة بين الفريقين فيما عرف بـ(أحداث يناير 1986)، التي قتل فيها علي عنتر اثناء حضوره اجتماعا لقيادة الحزب الاشتراكي في مبنى اللجنة المركزية.

[140] ليزا ودين، مرجع سابق.

[141] علي العامري، مرجع سابق، ص141.

[142] المرجع نفسه، ص142.

[143] فؤاد الصلاحي وآخرون، مرجع سابق، ص195.

[144] مذكرات أحمد نعمان، مرجع سابق، ص214.

[145] الصراف، مرجع سابق، ص245.

[146] مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ص212.

[147] الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، المجلد الرابع، ط2(صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، 2003)، ص3141.

[147] ليزا ودين، مرجع سابق.

[148] جمال السويدي وآخرون، حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995)، ص21.

[149] جهاد عبدالرحمن أحمد صالح، أحزاب المعارضة اليمنية ودورها في التطور السياسي والديمقراطي، (لندن: مركز مستقبل الشرق للدراسات 2016)، ص8.

[150] للمزيد ينظر: محسن العيني، خمسون عاما في الرمال المتحركة، مرجع سابق، ص353-352، وكان العيني يشغل وقتها سفير اليمن في واشنطن.

[151] عبدالولي الشميري، ملحمة الوحدة اليمنية ألف ساعة حرب، الجزء الأول، ط3، (صنعاء: مكتبة اليسر، 1995)، ص222.

[152] ناصر محمد ناصر، الأزمة السياسية اليمنية 1994-1990، الأسباب والنتائج، (صنعاء: جامعة الحديدة)، ص119.

[153] المرجع نفسه، ص256.

[154] الموسوعة اليمنية، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص3122.

[155] المرجع نفسه، ص3124.

[156] جمال السويدي وآخرون، مرجع سابق ص22-21.

[157] المرجع نفسه، ص22.

[158] أثار الناشط والكاتب السياسي شفيع العبد، في ديسمبر/كانون 2019، مسألة تلك الاشتراطات المنسوبة للبيض وفريقه أثناء الاتفاق على إعلان الوحدة، ومنها أنهم طلبوا مغادرة خصومهم الجنوبيين المقيمين في صنعاء، علي ناصر والقيادات الموالية له وينتمون إلى محافظتي أبين وشبوة، ويعرفون بـ(الزّمرة)، وهو ما أكده أغلبهم في شهادات مكتوبة وثقها شفيع في حسابه الشخصي على فيسبوك، ومضمونها أن قيادة الحزب اشترطت إخراج خصومها من صنعاء واليمن عامة كشرط أساسي للتوقيع على الوحدة، وقال الرئيس علي ناصر محمد إنه خرج من اليمن في يناير/كانون 1990، بعد الصفقة التي تمت بين علي صالح وعلي سالم البيض، والأمر ذاته أكده محمد علي أحمد، وأحمد مساعد حسين، وأحمد عبدالله الحسني، فيما نفت قيادات اشتراكية أن يكون ذلك القرار قد نوقش في إطار مؤسسات الحزب، ما يعني أنها اشتراطات طرحها البيض فقط في لقاءاته مع صالح.

[159] عبد ربه منصور هادي (-1945) الرئيس الثاني للجمهورية اليمنية (اليمن الموحد)، منذ العام 2012 حتى اليوم. كان قبل الوحدة من أبرز أنصار الرئيس الجنوبي الأسبق/ علي ناصر محمد، وغادر الجنوب معه بعد مواجهات يناير 1986 إلى العاصمة صنعاء، وبعد تحقيق الوحدة تحالف مع الرئيس صالح ضد فريق البيض الذي تولى حكم الجنوب في الفترة (1990-1986)، وكان له دور بارز في حرب العام 1994 بقيادة الرئيس صالح الذي كلفه بمهام وزير الدفاع خلال الحرب، ثم عينه نائبا لرئيس الجمهورية منذ العام 1994، وهو المنصب الذي ظل يتولاه حتى انتخابه رئيسا للجمهورية وفق اتفاقية نقل السلطة المعروفة باسم (المبادرة الخليجية) التي أعقبت الثورة الشعبية في العام 2011.

[160] ناصر محمد ناصر، مرجع سابق، ص147.

[161] من هذه الشخصيات:

- محمد سالم باسندوة- أحد السياسيين الجنوبيين الذين غادروا إلى الشمال بعد الاستقلال، حينما سيطرت الجبهة القومية على الحكم وأقصت خصومها، وشغل وزير الخارجية أثناء حرب العام 1994، ثم سفيرا ثم رئيسا للوزراء في أول حكومة بعد الثورة الشعبية 2011.
- أحمد الحسني- قائد القوات البحرية في اليمن الجنوبي قبل يناير 1986، وهو المنصب الذي تولاه بعد حرب 1994، وبعد العام 2001 شغل سفيرا لليمن في سوريا حتى العام 2005.
- أحمد مساعد حسين، ينتمي إلى محافظ شبوة وعمل محافظا في السبعينيات ثم رئيسا لجهاز أمن الدولة، غادر عدن مع كافة أنصار علي ناصر محمد إلى صنعاء عقب صراع يناير 1986، وبعد العام 1994، شغل عدة مناصب حكومية كان آخرها وزيرا للمغتربين بين عامي 2008 و2011.
- عبد الله علي عليوه (-1947..)، ينتمي لمحافظة شبوة، وهو من القيادات العسكرية البارزة، شغل رئيس هيئة الأركان بعد حرب 1994، ووزيرا للدفاع في العام 2001، ثم مستشارا للقائد الأعلى للقوات المسلحة في العام 2006، وانضم للثورة الشعبية في العام 2011 وأصبح قائد الجيش المؤيد للثورة، كان قبل أحداث يناير 1986 قائدا لمجموعة ألوية الوحدة.

• محمد ناصر أحمد الحسني (-1950..)، ينتمي لمحافظة أبين، وزير الدفاع الأسبق استمر في منصبه منذ العام 2006، حتى أواخر العام 2014، كان يشغل مديراً لدائرة التموين التابعة لوزارة الدفاع في حكومة علي ناصر محمد، وبعد حرب 1994 شغل المنصب نفسه لوزارة دفاع اليمن الموحد.

• حسين محمد بن عرب (-1947..) ينتمي لمديرية مودية محافظة أبين ، عين نائباً لوزير الداخلية (-1994 1995)، ثم وزيراً للداخلية حتى 2001. وعين بعد ذلك عضواً في مجلس الشورى، وشغل وزير الداخلية مرة ثانية، ونائبا لرئيس الوزراء في الفترة (2016-2015).

[162] جهاد عبدالرحمن، أحزاب المعارضة، مرجع سابق، ص9.

[163] المرجع نفسه، ص12-11.

[164] عادل الشرجبي وآخرون، القصر والديوان، مرجع سابق، ص46-45.

[165] جهاد عبدالرحمن، أحزاب المعارضة، مرجع سابق، ص20.

[166] المرجع نفسه، ص22.

[167] المرجع نفسه، ص23.

[168] صبيحة الثالث من شهر فبراير/شباط 2006، هرب 23 عنصرا من "تنظيم القاعدة" من زنزانتهم الواقعة في سجن يتبع جهاز الأمن السياسي، بالعاصمة صنعاء، من خلال نفق صغير قاموا بحفره إلى حمامات مسجد الأوقاف، ومن هناك انطلقوا إلى الشارع.

[169] وثائق مؤتمر الحوار الوطني الشامل، القضية الجنوبية، ص6.

[170] المرجع نفسه، ص22.

[171] عبدالفتاح البتول، مرجع سابق، ص18.

[172] المرجع نفسه، ص349.

[173] ينظر: محسن العيني، خمسون عاما في الرمال المتحركة، مرجع سابق، ص150.

[174] حسين بدر الدين الحوثي (2004-1959)، أحد زعماء المذهب الزيدي، وقائد حركة الحوثيين التي خاضت ست حروب ضد الحكومة اليمنية منذ العام 2004، كان احد مؤسسي حزب الحق في العام 1990، ولكنه غادر الحزب وتفرغ لحركة (الشباب المؤمن) التي تهدف لتعزيز الفكر الزيدي. وقتل في المواجهات مع القوات الحكومية منتصف في العام 2004، وبعدها تولى أخوه عبد الملك زعامة الجماعة التي باتت تعرف بجماعة الحوثي، وتطلق على نفسها اسم (أنصار الله).

[175] عبدالفتاح البتول، مرجع سابق، ص375.

[176] فؤاد الصلاحي وآخرون، مرجع سابق، ص142.

[177] المرجع نفسه، ص141.

[178] المرجع نفسه، ص161.

[179] ماجد المذحجي وآخرون، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن، تقرير صادر عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، (صنعاء: يونيو 2015)، ص3.

[180] عاصفة الحزم في عامها الرابع، تقرير صادر عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث، (صنعاء: مارس 2018)، ص6.

[181] اليمن بعد العاصفة، تقرير صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: أبريل 2015)، ص4.

[182] المرجع نفسه، ص8.

[183] فؤاد الصلاحي وآخرون، مرجع سابق، ص151.

[184] اليمن بعد العاصفة، مرجع سابق، ص7-6.

[185] المرجع نفسه، ص7

[186] أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي- سعودي؟ تقرير نشره مركز كارنيغي للشرق الأوسط في أغسطس/ آب 2019، على موقعه في الإنترنت، (شوهد في 25 نوفمبر 2019)، في الرابط https://carnegie-mec.org/ diwan/79708 .

[187] المرجع نفسه.

[188] المرجع نفسه.

[189] الحكومة اليمنية في مواجهة الإمارات إثر مقتل العشرات من الجيش الحكومي بغارات جوية إماراتية، نشر في موقع قنطرة الإليكتروني، في 30 أغسطس 2019، (شوهد بتاريخ 26 نوفمبر 2019) في الرابط https:// bit.ly/34iNcuu .

[190] عاصفة الحزم في عامها الرابع، مرجع سابق، ص9-8.

[191] "الصراع في اليمن يمحو مكاسب أكثر من عقدين كاملين من التنمية البشرية"، تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونشره موقع أخبار الأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2019، (شوهد في 30 نوفمبر/تشرين 2019)، في الرابط: https://news.un.org/ar/story/2019/04/1031541 .